المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وجعله تبصرة وذكرى لأولي الألباب، والصلاة والسلام على نبيه المختار، وآله وصحبه الأخيار.

أما بعد: فمن القضايا التي تَعرَّض لها القرآنُ العظيم، وحَذَّر منها غاية التحذير، وبيَّن مفاسدها وسوءَ عاقبتها «اتباع الأهواء»، وقد جاء النهي الصريح عن اتباع الأهواء في مواضع متعددة من القرآن الكريم، مما دعاني إلى إجالة الفكر في تلك الآيات، واختيار البحث فيها.

- أهمية الموضوع:

لهذا الموضوع أهمية ظاهرة أُجملها في الآتي:

أولاً: أن اتباعَ ما أنزل الله – تعالى– على رسوله @، والانقيادَ لأدلة الشرع، سبيلُ السعادةِ والفلاحِ والحياةِ الطيبة، وفي ترك ذلك جنوحٌ إلى الأهواء التي هي سببٌ للتعاسة والشقاء، ومن الأهمية بيان ذلك.

ثانياً: أن اتباعَ الأهواء سببُ ضلالِ البشر وسببُ الزيغِ عن اتباع الحق، فأكثرُ ضلال مَن ضَلّ من البشر كان بسبب ركوب مطية الأهواء والمشارب، وتقديمها على قول الحق، وأعظم الضلال الذي وقع فيه الناس هو الشرك بالله، ومن أجل ذلك لزم إبرازُ هذا الموضوع وبيانُ أخطاره وآثاره في ضوء الآيات التي بينت ذلك وأوضحته.

ثالثاً: أن صدودَ كثير من أقوام الرسل كان بتقديمهم الهوى على الهدى، وإيثارهم الحياة الدنيا على الأخرى، كما قال – تعالى–: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [سورة البقرة: الآية ٨٧]، مما يدل على أن أكثر الناس أعرضوا عن الاتباع،

وسلكوا مسالك الهوى والابتداع، فكان من الأهمية تجليةُ هذا الموضوع.

رابعاً: أن كلامَ أهلِ التفسير متفاوتٌ في الاستدلال بهذه الآيات التي هي موضع البحث، فمنهم من يقتصد في بيان المعنى، ومنهم من يطنب فيه – وقليل ما هم – فَجَمْعُ كلامِهم في موضع واحد وعلى طريقة واحدة مطردة في هذا الموضوع، أمرٌ له أهميته.

ولهذه الأهمية البالغة جَمعتُ تلك الآياتِ مِن سورها، وأفردتها بالبحث والإيضاح، في خطةٍ اشتملت على: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمةٍ، وفهرسٍ للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات، وتفصيلُ ذلك فيما يلي:

المقدمة: بينت فيها أهمية الموضوع، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

التمهيد: التعريف بمفردات العنوان. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النهي لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: تعريف الاتباع لغة واصطلاحاً.

المبحث الثالث: تعريف الهوى لغة واصطلاحاً.

الفصل الأول: حقائق هامة عن الهوى وأنواعه في القرآن الكريم. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: غلبة الهوى على النفس.

المبحث الثاني: مضادة الهوى للحق.

المبحث الثالث: الهوى سببٌ لظهور البدع.

المبحث الرابع: الحب والبغض والهوى.

المبحث الخامس: أنواع الهوى.

الفصل الثاني: مواضع النهي الصريح عن الهوى في القرآن الكريم. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحكمة من النهي عن اتباع الأهواء.

المبحث الثاني: مواضع النهي عن اتباع الهوى.

الفصل الثالث: مواضع النهي الصريح عن اتباع أهل الأهواء في القرآن الكريم.

وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: النهي الوارد في سورة المائدة.

المبحث الثاني: النهي الوارد في سورة الأنعام.

المبحث الثالث: النهي الوارد في سورة الشورى.

المبحث الرابع: النهي الوارد في سورة الجاثية.

الفصل الرابع: الشريعة وبيان خصائصها. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الشريعة لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: خصائص شريعة الإسلام.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

الفهارس:

- منهج البحث:

- سلكت في كتابة البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث جمعت الآيات المتعلقة بالموضوع ثم نقلت كلام أهل العلم عليها، وبيت وجه الاستدلال لآيات النهي الصريح عن اتباع الأهواء.
- خرجت الأحاديث من مصادرها المعتمدة في الحاشية فإذا كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بهما وذكرت رقم الحديث فقط، وإذا كان الحديث في غير الصحيحين فإني أذكر حكم أهل العلم عليه.
- نقلت كلام أهل العلم المتعلق بمسائل البحث وجعلته بين قوسين

صغيرين هكذا (( )).

- **عزوت الآيات إلى سورها في أعلى البحث وجعلت ترقيمها بعد ذكرها.**
- **لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في البحث لكثرتهم خشيبة الإطالة.**

هذا، واللهَ أسألُ أن يجعله خالصاً لوجه، ومنه – جل ذكره – استمد العون والتوفيق، وهو حسبي، ونعم الوكيل.

λ!!;

التمهيد: التعريف بمفردات العنوان

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النهي لغةً واصطلاحاً

- **التعريف اللغوي للنهي:**

النهي لغة: ضد الأمر، يقال نهاه ينهاه نهياً فانتهَى وتناهَى، أي كف، وتناهَى الناس عن المنكر، أي نَهى بعضهم بعضاً، والنهي يعني: الزجر عن فعل الشيء[1]. «وهو – أيضاً– بمعنى المنع عن فعل الشيء، يقال نهاه عن كذا أي: منعه عنه ومنه سُمي العقل (نُهْيَة) لأنه ينهَى صاحبَه عن الوقوع فيما يخالف الصوابَ، ويمنعه عنه[2]، وفي ذلك يقول – تعالى –: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَىٰ ﴾ [سورة طه: الآية ٥٤]، يعني أهلَ الحِجا والعقول» [3].

قال الراغب في (المفردات): «النهي الزجرُ عن الشيء، قال الله – تعالى–: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ ﴾ [سورة العلق: الآية ٩– ١٠]، وهو من حيث المعنى لا فرق بين أن يكون بالقول أو بغيره، وما كان بالقول فلا فَرقَ بين أن يكون بلفظة (افعل) نحو: اجتنب كذا، أو بلفظة (لا تفعل)، ومن حيث اللفظ هو قولهم: لا تفعل كذا، فإذا قيل: لا تفعل كذا فَنَهيٌ من حيث اللفظ والمعنى جميعاً. نحو ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ [سورة

---

(1) انظر: الصحاح (2517/6)، واللسان (343/15)، وتاج العروس (148/40) مادة "نهى".

(2) إرشاد الفحول للشوكاني (86/16).

(3) تفسير ابن جرير الطبري (86/16).

الأعراف: الآية [١٩]، والانتهاء الانزجار عما نُهي عنه[1].

- **التعريف الاصطلاحي للنهي:**

عَرَّفَ علماء أصولِ الفقهِ النهيَ في الاصطلاح بتعريفات متعددة فقيل: هو استدعاء تركِ الفعل بالقول ممن هو دونه.

وقيل: هو قول القائل لغيره: لا تفعل على جهة الاستعلاء[2]، وهناك تعريفات أُخر لكنها لا تخرج عن هذا المقصود، والنهي يقتضي التركَ على الدوام، ومعناه الحقيقي هو التحريم[3].

وصيغة النهي مقتضية للتحريم، وهي قول القائل (لا تفعل) وهي أوضح صيغ النهي، وهذا يقتضي ترك الفعل المنهي عنه لا محالة وهذا قول جمهور علماء أصول الفقه.

والنهي على درجات فقد ترد صيغة النهي الصريحة بـ(لا) لمعانٍ كثيرةٍ غير التحريم نحو: الكراهة، وبيان العاقبة، والتحفيز، وغير ذلك.

ومقصودي في هذا البحث الصيغة الحقيقية مِن موارد النهي الدالةِ على التحريم، وهي صيغة النهي الصريحِ عن اتباع الأهواء.

والشارع الحكيم لا ينهَى عن شيء إلا وضرره وقبحه متحقق، ويدل على قبح المنهي عنه، ولا يأمر بشيء إلا وحسنُه ومنفعتُه متحققة ويدل على حسن المأمور به[4].

---

(1) المفردات (ص: 509)، مادة "نهى".

(2) انظر: قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني (138/1)، وإرشاد الفحول للشوكاني (405/1)، وشرح الكوكب المنير للفتوحي (77/3) وما بعدها.

(3) المصادر السابقة بصفحاتها.

(4) الكليات (ص: 903).

واتباع الأهواء خطره عظيم، وضلاله مبين، ومفسدته ظاهرة؛ لأنه يصد عن العمل بما جاء في القرآن والسنة، لذلك جاء النهي صريحاً دالاً على تحريم سلوك هذا الطريق ومحذراً من عواقبه.

λ!!;

المبحث الثاني: تعريف الاتباع لغةً واصطلاحاً.

التعريف اللغوي للاتباع:

المادة اللغوية: التاء، والباء، والعين، تدور حول معاني القَفْوِ واللحُوقِ، والتَطلُّبِ، والتُّلوِ، والاقتداءِ، والتأسي.

يقال: تَبِع الشيءَ يتبعُه تَبعَاً وتِباعاً: إذا سَار في إثْرِه. واتَّبَعه، وأتْبَعه، وتَتَبَّعه: إذا قفاه، وتطَلَّبه متبعاً له[1].

قال ابن فارس: «التاء، والباء، والعين، أصلٌ واحدٌ لا يَشُذُّ عنه من الباب شيءٌ، وهو التُّلُوُّ والقَفْو. يقال: تَبِعْتُ فلاناً إذا تَلَوْتَه واتَّبَعْته. وأتْبَعْتُه إذا لِحقْتَه. والأصل واحد، غيرَ أنهم فرقوا بين القفوِ واللحوقِ، فَغيروا البناء أدنى تغيير.

قال الله – تعالى–: ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾[سورة الكهف: الآية ٨٥]، و﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ [سورة الكهف: الآية ٨٩]، فهذا، معناه على هذه القراءة[2] اللحوقُ، ومِن أهل العربية مَن يجعلُ المعنى فيهما واحداً» [3].

فابن فارس يَرى أن (تبع) أصلٌ واحدٌ وما دار عليه مِن معانٍ وفروعٍ فإنه لا يَشذُ عن هذا الباب، ولم يُفَرق بين (أتبع) المزيد بهمز الألف وتحفيف التاء و(اتَّبع) بوصل الألف وتشديد التاء.

---

(1) تهذيب اللغة (281/2)، واللسان (416/1)، وتاج العروس (372/20) مادة "تبع".

(2) أي بقطع الهمزة، وإسكان التاء مع تخفيفها، وهي قراءة ابن عامر والكوفيين، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وتشديد التاء مع فتحها. التذكرة في القراءات الثمان (418/2)، والنشر في القراءات العشر (314/2).

(3) مقاييس اللغة (362/1).

وقال ابن اليزيدي في (أتبع) و(اتَّبع) هما: «لغتان، وكأن أتبعه قفاه، واتَّبعه حذا حذوه، ولا يجوز أن تقول: أتْبَعْناكَ، وأنت تريد: اتَّبعناك؛ لأن معناها اقتدينا بك»[1].

وقال الراغب الأصفهاني: «يقال: تبعه واتَّبعه، قَفَا أثرَه، وذلك تارةً بالارتسام والائتمار، وعلى ذلك قوله – تعالى –: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [سورة يس، الآية: ٢٠]. ويقال: أتْبَعَه إذا لحقه، قال الله – تعالى–: ﴿ فَأَتۡبَعُوهُم مُّشۡرِقِينَ ﴾ [سورة الشعراء: الآية ٦٠]» [2].

وأما (تَتَبَّع) بتاءٍ مزيدةٍ في أوله وتضعيفِ عين الفعل، على وزن تَفعَّلَ فيفيدُ المبالغةَ والاستقصاءَ، ومضارعه (يَتَتَبَّع)، كما قال القُطَامِي:

وليس بأن تَتَبَّعَهُ اتباعاً[3] وخَبْرُ الأمْرِ ما اسْتَقْبَلْتَ منه يعني: بأن تجتهد في قفوه فلا تدعه يُفلت منك، وجاء القُطامي بمصدر (اتَّبعَ) وهو (اتباع)، وكان الأولى أن يأتي بمصدر تَتَبَّعَ وهو تَتَبُّع، فلعله نظر إلى اتحاد المعنى في الصيغتين فاستعمل اتِّباع مكان تَتَبَّع».

وبالنظر إلى ما تقدم من كلام أهل اللغة يتبين أن الفعلَ مِن (الاتباع) في اللغة له ثلاثة أحوال:

الأول: (أتْبَعه) بقطع الهمزةِ وتخفيف التاءِ على وزن أفْعَله، إذا كان قد سبقه فلحقه.

الثاني: (تَبِعَه) مجردٌ من الزيادة والتضعيف، إذا مَشَى خَلْفَه أو مَرَّ به،

(1) غريب القرآن وتفسيره (ص: 153).
(2) مفردات القرآن (ص: 72) مادة "تبع".
(3) البيت في ديوانه (ص: 35).

فمضَى معه، أو اقتدَى به.

الثالث: اتَّبَعَهُ بالتاء المشددة قبلها همزة وصل التاء على وزن افتعلَه، وهو في المعنى كالثاني.

وكل هذا جاء في القرآن في قراءاتٍ سبعية، والاتباع يكون حِسياً ويكون معنوياً، وأكثرُ مجيئه في القران الكريم هو في الاتباع المعنوي الذي هو الاقتداءُ والامتثال.

التعريف الاصطلاحي للاتباع: الاتباع يعني اتباع ما أوحَى الله – تعالى – إلى رسوله @ في كتابه المبين وما صح في سنة النبي الأمين، فكلُّ مَن استقام على الشريعة المحمدية، ولم يكن في الكتاب والسنة ما يَرُدُّ عملَه وفِعلَه فهو متبعٌ للحق، وكلُ مَن خالفَ ذلك فهو متبعٌ للأهواء؛ ولهذا قال الله – تعالى – لنبيه محمدٍ @ ﴿ ا وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۚ ﴾ [سورة الأحزاب: الآية ٢].

وهذا الاتباع شاملٌ لجميع مسائلِ الاعتقادِ والعباداتِ، والحلالِ والحرامِ، والأخلاقِ والآدابِ، ومَن لم يكن متبعاً للشريعة المحمدية في ذلك فقد تركَ محجةَ الحق، وتنكبَ عن صراطِ الله المستقيم.

وقد توعد الله – تعالى– مَن خالفَ الرسول @ وشاقه فيما جاء به بعد بيانِ الحقِ ووضوحِه، وخالفَ سبيل المؤمنين، توعده الله بالخِذلان والنار، كما في قوله – جل ذكره –: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [سورة النساء: الآية ١١٥].

قال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية: «أي: وَمَن سلك غيرَ طريقِ الشريعةِ التي جاء بها الرسول @، فصار في شِقٍ والشرعُ في شِقٍ، وذلك عن

عَمْدٍ منه بعد ما ظهر له الحق وتبين له واتضح له... إذا سلك هذا الطريق جازيناه على ذلك، بأن نُحسِّنَها في صدره ونُزِّينها له، استدارجاً له،... وجعل النار مصيره في الآخرة؛ لأن مَن خرجَ عن الهدى لم يكن له طريقٌ إلا إلى النار يوم القيامة» [1].

λ!!;

(1) تفسير ابن كثير (274/4).

المبحث الثالث: تعريف الهوى لغةً واصطلاحاً

التعريف اللغوي للهوى: الهوى مفرد جمعه أهواء، ويُطلق الهوى لغة ويراد به أحد معنيين.

الأول: الهواء ممدوداً وهو المجوف الخالي ويُجمع على أهوية، وكلُ خالٍ هواء ومنه سُمي الجو هواءً لخلوه.

وعلى ذلك حُمل قوله – تعالى –: ﴿ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾[سورة إبراهيم الآية: 43]، أي: بمنزلة الهواءِ في الخلاء لا تَعي شيئاً من الخوف(1).

وحقيقة معنى الآية: أن الأفئدةَ خاليةٌ ليس فيها شيء من الخير ولا تعقل شيئاً، وذلك أن العربَ تُسمِي كلَّ أجوفٍ خاوٍ: هواءً، ومنه قول حسان بن ثابت:

فأنت مُخَوَّفٌ نَخِبٌ هواءُ (2) ألا أبْلِغْ أبا سُفيانَ عَني

الثاني: الهوى مقصوراً، وهو السقوط، يقال هَوَى الشيء إذا سقط من عُلُوٍّ إلى سُفل، ومن أسماءِ جهنم – أعاذنا الله منها – (الهاوية) الوارد في قوله – تعالى – ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴾[سورة القارعة: الآية9]. سُميت بذلك – في

---

(1) تهذيب اللغة (488/6)، وتفسير السمعاني (303/5)، ومقاييس اللغة لابن فارس (16/6)، واللسان وتاج العروس "هوى".

(2) تفسير الطبري (241/13)، وتفسير أبي المظفر السمعاني (123/3).

والبيت لحسان وهو في ديوانه (ص: 30) وأبو سفيان هو: المغيرة بن الحارث بن عبدالمطلب ابن عم النبي #كان يهجو رسول الله # قبل أن يُسلم، وكان حسان يرد عليه. والمجوف: الخالي الجوف، يريد ابن الجبن والضعف مع التظاهر بالشجاعة، والنَّخِب الهواء. ينظر: حاشية تفسير الطبري (241/13).

بعض معانيها – لأنها تهوي بأهلها من أعلاها إلى أسفلها، وفي قولهم (أهواه) أي: رفعه في الهواء وأسقطه، ومنه قوله – تعالى –: ﴿ وَٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ أَهۡوَىٰ ﴾[سورة النجم: الآية 53]، يعني بذلك: مدائنَ قومِ لوطٍ. ومعنى (أَهْوَى)أي: رفعها إلى السماء ثم أسقطها من هواءٍ عالٍ إلى أسفل.

يقال (هَوَى) بالفتح يَهْوِي هَوِيّاً إذا سقط.

ويقال: أَهْوَى بالهمز وسكون الهاء أي أَسْقَط، والعربُ تقول: أَهْوَى أي: وقع في هُوَّة، والهُوَّة الحفرة[1].

والمعنيان المتقدمان اجتمعا في تعريف الهَوَى فيطلق ويراد به: الخالي من الشيء، ويطلق ويراد به: السقوط، وأما الهوى بمعنى الحبِ والميلِ فَفِعلُه هَوِي يَهَوى كما في اللسان (هوى).

قال ابن فارس: ((وأما الهوى: هَوَى النفس فَمِن المعنيين جميعاً لأنه خالٍ من كل خير ويَهْوِي بصاحبه فيما لا ينبغي[2]، قال الله– تعالى – في وصف نبيه عليه الصلاة والسلام ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴾[سورة: النجم، الآية 3]، يقال منه: هَويتُ أَهْوَى هَوىً)).

التعريف الاصطلاحي للهوى: تقدم التعريف اللغوي للهوى، وفي هذا المطلب أذكر أقوالَ أهلِ العلمِ في تعريف الهوى اصطلاحاً، ثم أعطف عليه تعريفَ الأهواءِ التي هي مقصود البحث.

قال ابن عطية: الهوى هو: الإرادة والمحبة في المرديات من الأمور، هذا

(1) تهذيب اللغة (490/6)، وتفسير السمعاني (303/5)، ومقاييس اللغة لابن فارس (16/6)، واللسان وتاج العروس "هوى".

(2) مقاييس اللغة (16/6).

غالب استعمال الهوى[1].

وقال الراغب: هو ميل النفس إلى الشهوة، وقيل: سُمي بذلك لأنه يَهوِي بصاحبه في الدنيا إلى كلِ داهيةٍ، وفي الآخرة إلى الهاوية[2].

وقال ابن الجوزي: هو ميل الطبع إلى ما يلائمه[3].

وقال الجُرجَاني: الهوى ميلان النفس إلى ما تستلذه من الشهوات من غير داعية الشرع[4]، ومثله قال الكَفَوي[5].

وقال المناوي: وقيل الهوى: نزوع النفس لسِفَل شهواتها لباعث انبساطها، ويكون ذلك مقابلة معتلى الروح[6].

وقال الطاهر بن عاشور: والهوى: الحبُّ البليغُ بحيث يقتضي طلبَ حصولِ الشيءِ المحبوبِ ولو بحصولِ ضُرٍ لمحصله، فلذلك غلبَ إطلاقُ الهوى على حبٍ لا يقتضيه الرشد ولا العقل، ومِن ثم أُطلق على العشق[7].

وهذه التعريفات متقاربة في اللفظ والمعنى، وحاصلها أن الهوى: يعني محبةَ الإنسانِ الشيءَ وغلبتَه على قلبه وميلَ نفسه إلى ما تهواه من شهوات الدنيا وشُبهاتِ الضلال.

ومخالفةُ الهدَى الذي أَرسلَ الله – تعالى– به رَسُوله @ هو الهوى

---

(1) المحرر الوجيز (218/5).

(2) المفردات (ص: 524).

(3) ذم الهوى (ص: 29).

(4) التعريفات (ص: 252).

(5) الكليات (ص: 992).

(6) ينظر موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم @ (3752/9).

(7) التحرير والتنوير (37/2).

والوقوع في الذي حَذَّر الله منه في كتابه، فمن خَرجَ عما أمرَ الله به وأمرَ به رسوله @، فهو صاحبُ هوى، وأهلُ العلم يجعلون من اتجه هذه الاتجاه مع أهل الأهواء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا كان من خرج عن موجب الكتابِ والسنةِ من العلماءِ والعبادِ والزهادِ، يُجعلُ من أهلِ الأهواءِ كما كان السلفُ يسمونهم أهلَ الأهواء، وذلك أن كل من لم يتبع العلمَ فقد اتبعَ هواه والعِلم بالدين لا يكون إلا بهدى الله الذي بعث به رسوله @» (1).

وقد أخبر الله – تعالى – في كتابه أن مَن تَركَ اتباعَ أمرِ الله – تعالى – وأمر رسوله @ ولم يستجبْ لذلك فهو مِن أهل الأهواءِ كما قال – جل ذكره – ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ [سورة القصص: الآية 50].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً في موضع آخر: «والأهواءُ هي إرادة النفسِ بغير علم، فكل مَن فعل ما تريده نفسه بغير علم يُبين أنه مصلحة فهو متبع هواه، والعلم بالذي هو مصلحة العبد عند الله في الآخرة هو العلم الذي جاءت به الرسل» (2).

ويقول الجرجاني في تعريف أهلِ الأهواء: «هم أهلُ القبلةِ الذين لا يكون معتقدهم معتقدَ أهلِ السنةِ، وهم الجبرية والقدرية والروافض والمعطلة والمشبهة وكلٌ منهم اثنا عشر فرقة» (3).

(1) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (133/28).
(2) منهاج السنة (330/5).
(3) التعريفات (ص: 43).

فتبين بهذا أن لفظ (الأهواء) مصطلح يُطلق على عقائدِ أهلِ الضلالِ، وكلِ من انحرف عن الصراط المستقيمِ الذي أمرَ الله باتباعه، وقَدَّمَ إرادةِ النفسِ ومحبوباتها وشهواتها على أدلة الشرعِ، فهو من أهل الأهواء، ولهذا فإن أهل العلم يسمون أصحاب العقائد الزائغة عن سواء السبيل أهل الأهواء كالخوارجِ والمعتزلةِ والمشبهةِ والرافضةِ والقدرِية وغيرِهم من طوائف أهلِ الكلام والبدع ويدخل في لفظ «الأهواء» كلُ من نحى نحوَهم وسلكَ سبيلَهم وأخذَ بمناهجهم من المذاهب والاتجاهاتِ الحديثةِ والمعاصرة.

الفصل الأول:

حقائق هامة عن الهوى وأنواعه في القرآن الكريم

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: غلبة الهوى على النفس

لا يحصل للعبد كمالٌ ورفعةٌ إلا بمحبة الحقِ والدعوةِ إليه، وكراهيةِ الباطل والتحذيرِ منه، وهذا هو الأصل الذي فطر الله الناس عليه، كما قال – تعالى –: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ **[سورة الروم: الآية ٣٠]**.

والفطرة هي الإسلام فإنه – تعالى – فطرَ خلقَه على معرفته وتوحيده، وأنه لا إله غيره، وجعل التمسكَ بالشريعة والفطرةِ السليمةِ هو الدين القويم المستقيم، ولهذا لا يعرفه أكثر الناس، فهم عنه ناكبون (1).

وقد بين الله للنفس البشرية الخيرَ من الشر، والهدى من الضلال، والطاعةَ مِن المعصية، كما في قوله – جل ذكره –: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ **[سورة الشمس: الآيتان ٧–٨]. وقال– تعالى –:** ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ **[سورة البلد: الآية ١٠]، أي بينا له طريق الخير والشر، وهذا تفسير ابن مسعود لمعنى الآية، وهو مروي عن ابن عباس،**

(1) تفسير ابن كثير (2726/6) بتصرف.

ومجاهد، وعكرمة، وجَمع من التابعين[1].

ونظير هذا قوله – تعالى –: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ **[سورة الإنسان: الآية ٣]، قال ابن جرير الطبري:** «**إنا بينا له طريق الجنة، وعرفناه سبيله، إن شكر أو كفر**» [2].

«**فمن اختار ما يقتضي الفطرةَ، وصبرَ على ما فيه من المشقة والعناء، وعما في خلافه مِن الراحة العاجلةِ واللذة استحق أن يُحمد، فاستحق الكمال فناله، ومَن آثر الشهوة، واتبع الهوى استحق الذم فسقط**»[3].

وفي هذا يقول – تعالى –: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ **[سورة النازعات].**

والهوى قد يتمكن مِن النفس، ويُسيطر عليها، ثم يغلبها؛ ولأجل ذلك «**تَجِدُ ذا الهوى كلما عرض عليه دليل لمخالفيه، أو ما يوهن دليلاً لأصحابه شَقَّ عليه ذلك واضطرب، واغتاظَ وسارعَ إلى الشغب، فيقول في دليل مخالفيه: هذه شبهة باطلة مخالفة للقطعيات، وهذا المذهب مذهبٌ باطلٌ لم يذهب إليه إلا أهل الزيغ والضلال... وهذا مِن أوضح الأدلة على غلبة الهوى على الناس حيث تراهم على أديان مختلفة، ومقالات متباينة، ومذاهب متفرقة، وآراء متدافعة، ثم تراهم كما قال الله – تعالى –:** ﴿ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ **[سورة الروم: الآية ٣٢]** [4].

(1) تفسير الطبري (199/30)، وتفسير ابن كثير (378/8).

(2) تفسير الطبري (206/30).

(3) القائد إلى تصحيح العقائد (ص: 9).

(4) القائد إلى تصحيح العقائد (ص: 14) بتصرف يسير.

والواجب على ذي الهوى حينئذٍ أن يعترف بالحق الذي يخالف هواه، ويلزمُ مِن ذلك اعترافُه بأنه كان على باطل في ذلك الهوى الذي اتبعه، وإذا كان في ذلك ما فيه من المشقة، ولكن الحق أحق أن يتبع؛ لأن في اتباع الحق غلبةً على الهوى، وانقياداً لأمر الله – تعالى –، وموافقةً لهدي رسول الله @ «لأن الله– سبحانه – يحب الحق ويكره الباطل، وأن من اتبع الحق استحق رضوان رب العالمين، فكان – سبحانه – وليَّه في الدنيا والآخرة، بأن يختار له كلَّ ما يعلمه خيراً له وأفضلَ وأنفعَ وأكملَ وأشرفَ وأرفعَ حتى يتوفاه راضياً مرضيا، فيرفعه إليه، ويقربه لديه، ويحله في جواره مكرماً منعماً في النعيم المقيم، والشرف الخالد، الذي لا تبلغ الأوهام عظمته، وأن مَن أخلد إلى الباطل استحق سخطَ ربِ العالمين وغضَبَه وعقابَه، فإن آتاه شيئاً مِن نعم الدنيا فإنما ذلك لهوانه عليه؛ ليزيده بعداً عنه، وليضاعف له عذاب الآخرة الأليم الخالد الذي لا تبلغ الأوهام شدته» [1].

وبهذا يُعلم أن الإنسان في صراع دائم مع إيمانه وهواه، وعليه أن لا يكثر من الاسترسال مع الهوى، وأن يأخذ نفسه بما يخالف هواه، فقد يتسلط عليه الشيطان، فيسلك به مسالك الهوى، فيصده ذلك عن قوة إيمانه، فيغلبه الهوى، فيصرعه[2].

(1) القائد إلى تصحيح العقائد (ص: 23-24).

(2) ينظر: المصدر السابق من (ص: 23 وما بعدها) ففيه فصل نفيس في الاحتراس من غلبة الهوى على النفس.

المبحث الثاني: مضادة الهوى للحق

اتباعُ الهوى مضاد للحق ومصادمٌ له فلا يكون هناك انقياد للحق إلا بترك اتباعِ الهوى، ولا واسطةَ بين الحقِ والهوى.

والقرآن كلُه دالٌ على ذمِ الهوى ووجوبِ مخالفته؛ لأن فيه إعراضاً عن الله، ودال كذلك على لزوم الحق واتباعه؛ لأن فيه استجابةً لأمر الله – تعالى –

.

ويوضح ذلك الإمام الشاطبي في الموافقات حين ذَكر أن المقصدَ الشرعيَ من وضع الشريعة إخراجُ المكلفِ عن داعية الهوى حتى يكون عبداً لله اختياراً، كما هو عبد لله اضطراراً، ودلل على ذلك بأمور منها قوله: «ما دل على ذم مخالفة هذا القصد من النهي – أولاً – عن مخالفة أمر الله، وذم من أعرض عن الله، وإبعادهم بالعذاب العاجل من العقوبات الخاصة بكل صِنفٍ من أصناف المخالفاتِ والعذاب الآجل في الدار الآخرة، وأصل ذلك: اتباع الهوى والانقياد إلى طاعة الأغراض العاجلة، والشهوات الزائلة؛ فقد جعلَ الله اتباع الهوى مضاداً للحق، وعَدَّه قَسِيماً له؛ كما في قوله – تعالى–: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ٢٦ ﴾ **[سورة ص]، وقال – تعالى –:** ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ٣٧ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ٣٨ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ٣٩ ﴾ **[سورة النازعات].**

وقال في قَسِيمِه: ﴿ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ٤٠ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ٤١ ﴾ **[سورة النازعات].**

وقال – سبحانه –: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [سورة النجم] فقد حصر الأمر في شيئين: الوحي – وهو الشريعة – والهوى؛ فلا ثالث لهما، وإذا كان كذلك؛ فهما متضادان، وحين تعين الحقُ في الوحي توجه للهوى ضده؛ فاتباع الهوى مضاد للحق... وتأمل؛ فكل موضع ذكر الله – تعالى – فيه الهوى؛ فإنما جاء به في معرض الذم له ولمتبعيه، وقد رُوي هذا المعنى عن ابن عباس؛ أنه قال: ما ذكر الله الهوى في كتابه إلا ذمه[1]. فهذا كله واضح في أن قصد الشارع الخروج عن اتباع الهوى، والدخول تحت التعبد للمولى)) [2].

ونجد في هذا الكلام النفيس للشاطبي الفهمَ الدقيق لمعاني آيات الكتاب العزيز في كون اتباع الهوى قسيماً للحق، ومبايناً له، فسلوك الحق مآله إلى الجنة، واتباع الهوى والانقياد له متوعد عليه بالعذاب في الدنيا والآخرة.

فالحق قديم لا يغيره شيء منذ أن شرعه الله لعباده على ألْسِنَة رُسلِه، وأمرهم به، وحثهم على لزومه والدعوةِ إليه، ومَن رَغِبَ عن سلوك الحق والاهتداء به، فقد فَرَط أمره، وغَفَلَ قلبه عن ذكر الله، وضَلَّ في حياته، كما قال – تعالى –: ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [سورة يونس: الآية ٣٢]، وقال – جل ذكره –: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾ [سورة الكهف:

(1) هذا الأثر عن ابن عباس ذكره ابن الجوزي في ذم الهوى (ص: 18) وذكره الشاطبي في الاعتصام (688/2)، عن ابن وهب عن طاووس، ونقله الرازي عن الشعبي في التفسير (63/12)، ولم أقف عليه في غير ما ذكر.

(2) ينظر: الموافقات للشاطبي (290/2-291).

الآية [٢٨].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأصلُ الضلالِ اتباع الهوى كما قال الله – تعالى – في حق مَن ذمهم: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ ﴾ **[سورة النجم: الآية [٢٣]. وقال في حق نبيه @:** ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ **[سورة النجم]. فَنَزَّهَه عن الضلال والغواية اللذين هما الجهل والظلم، فالضال هو الذي لا يعلم الحقَ، والغاوي الذي يتبع هواه، وأخبر أنه ما ينطق عن هوى النفس؛ بل هو وحي أوحاه الله إليه، فوصفه بالعلم، ونَزَّهَه عن الهوى»[1].**

وقال في موضع آخر: «وأصل ضلال مَن ضل هو بتقديم قياسه على النص المنزل من عند الله، واختياره الهوى على اتباع أمر الله»[2].

وقد ساق الشاطبي في (الاعتصام) آثاراً عن السلف في ذمهم للهوى منها:

ما حكاه ابن وهب عن عبد الرحمن بن مهدي، أن رجلاً سأل إبراهيم النخعي عن الأهواء، أيها خير؟ فقال: ما جعل الله في شيء منها مثقال ذرة من خير، وما هي إلا زينةُ الشيطان، وما الأمر إلا الأمر الأول؛ يعني ما كان عليه السلف.

ومنها ما حكاه ابن وهب عن الثوري أن رجلاً أتى إلى ابن عباس فقال: أنا على هواك. فقال له ابن عباس: الهوى كله ضلالة، أيُّ شيء أنا على

---

(1) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (384/3).

(2) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (169/10).

هواك[1]؟!

وذكر الرازي في التفسير أن أبا عبيدةَ قال: لم نجد الهوى يوضع إلا في موضع الشر لا يقال: فلان يَهْوَى الخير، وإنما يريد الخير، ويحبه[2].

فمن اتبع هواه، وتركَ الحق، فهو مِن أضل الناس؛ لأنه عَلِم الهدى، وعَلِم الصراط المستقيم «الموصل إلى الله وإلى دار كرامته، فلم يلتفت إليه، ولم يُقبِل عليه، ودعاه هواه إلى سلوك الطرقِ الموصلةِ إلى الهلاكِ والشقاءِ فاتَّبعه، وتركَ الهدى»[3] وشاهد ذلك قول الله– تعالى–: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة القصص: الآية ٥٠].

فلا أحد أظلم ممن اتبع هواه واستبد برأيه بغير هدى من الله، فهو أضل من كل ضال. وتقييد اتباع الهوى بغير الهدى من الله، لزيادة التقريع، والإشباع في التشنيع والضلال[4].

λ!!;

(1) الاعتصام (688/2).

(2) تفسير الرازي (63/12).

(3) تفسير السعدي (32/6).

(4) ينظر: التفسير الوسيط (1782/3)، الحزب الأربعون.

المبحث الثالث: الهوى سببٌ لظهور البدع

لقد ضل كثير من الناس الطريقَ الأقوم، وأزاغتهم البدعُ الحادثةُ فيهم عن الصراط المستقيم بسبب اتباعِ الهوى الذي أوقعَهم في الخروج عن هدي الكتاب والسنة.

وسببُ ضلالِ الأمم، وحدوثِ البدع، وتفرقِ الملل، هو اتباع الأهواء، وتركُ اتباع الهدَى ودين الحق، فإن الله قد بعث رسوله @ بالهدى ودين الحق، كما قال الله – تعالى–: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ **[سورة الصف: الآية ٩]**.

وما نشأت البدعُ، وراجت بين الناس، وظهرَ الفسادُ في المجتمعات، وفشت فيها المعاصي والمنكرات، إلا من تقديم اتباع الهوى على محبة الله – تعالى – ومحبة ما يحبه[1].

وقد أمر الله – تعالى – باتباع الشريعة التي شرعها لعباده، لكمالها وتمامها ورضا الله بها كما قال – سبحانه –: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾ **[سورة المائدة: الآية ٣]**.

فجعل الله – تعالى – هذه الأمة على منهاج واضحٍ مِن أمر الدين، يوصلها إلى الحق المبين، الذي يرضاه الله – تعالى – لها.

ولا ريب أن لكل أمر سبباً يُعرف به، والابتداع في الدين له أسباب متعددة، من أشدها خطراً وأعظمها ضرراً اتباع الهوى، بل كل الأسباب التي يوردها أهل العلم في الابتداع في الدين تدخل دخولاً أولياً في اتباع الهوى،

(1) جامع العلوم والحكم (397/2) بتصرف.

فصاحب الهوى حين يُدقق النظر في النصوص والأدلة، يدفعه هواه إلى تقرير الحكم وتنزيله للقصد الذي يحقق غرضه، بل يكلف نفسه البحث والتفتيش عن الدليل الذي يَنصرُ رأيه وهواه؛ ليعتمدَ عليه، ويجادلَ به، وهذا انتكاسٌ في العقل، وفسادٌ في الرأي، وتجاوز، وتعدٍ على دلالات النصوصِ الشرعيةِ حيث جعل الهوى والرأي أصلاً للحكم به على أدلة الشرع، وبهذا التوجه الضال، تُطمس معالم الدين، ويُقضَى على مقاصد الشرع، ويَحدث التبديل والتحريف، ويقع الناس في الضلال المبين، وينفتح باب القول على الله بلا علم، والله – تعالى – يقول: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٤٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من العلماء والعباد يجعل مِن أهل الأهواء، كما كان السلف يسمونهم أهلَ الأهواء، وذلك أن كلَ مَن لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدى الله – تعالى – الذي بعث به رسوله @؛ ولهذا قال – تعالى – في موضع: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١٩]، وقال في موضع آخر: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة القصص: الآية ٥٠]»[1].

ويُصور لنا الإمام الشاطبي حال أهل البدع الذين يلوون أعناقَ الأدلةِ؛ ليضلوا الناسَ عن الحق فيقول: «وكثيراً ما تجد أهل البدع والضلال يستدلون بالكتاب والسنة، يُحمِّلُونهما مذاهبهم، ويغيرون بمشتبهاتها على العامة، ويظنون

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (133/28).

أنهم على شيء»[1].

ويقول في موضع آخر: «كل من اتبعَ المتشابهات، أو حَرَّفَ المناطات، أو حَمَّلَ الآياتِ ما لا تحمله عند السلف، أو تمسكَ بالأحاديث الواهية، أو أخذَ الأدلةَ ببادئ الرأي، له أن يستدل على كل فعلٍ أو قولٍ أو اعتقادٍ وافق غرضه بآيةٍ أو حديثٍ لا يجوز بذلك أصلاً. والدليل عليه استدلالُ كل فرقةٍ شهرت بالبدعة على بدعتها بآية أو حديث؛ من غير توقف... فمن طلب خلاص نفسه تَثَبَّتَ حتى يتضحَ له الطريق، ومَن تساهل رَمته أيدي الهوى في معاطب لا مخلص له منها إلا ما شاء الله»[2].

ولهذا سُمي أهلُ البدع أهلَ الأهواء، لأنهم جعلوا أهواءهم وأقوالهم مساوية للأدلة، وبعضهم ربما قدموا أراءهم وأقوالهم وعقولهم عليها.

فالبدع والمعاصي وجميع الضلالات تنشأ من تقديم أهواء النفوس ومراداتها على أمر الله – تعالى – وأمر رسوله @.

وهذا ما قرره العلامة ابن القيم إذ يقول: «وكان السلف يسمون أهلَ الآراءِ المخالفة للسنة وما جاء به الرسول @ في مسائل العلمِ الخَبَرِيَّة، وأهلَ مسائل الأحكام العملية يسمونهم: أهل الشبهات والأهواء؛ لأن الرأي المخالف للسنة جهلٌ لا علم، وهوىً لا دينٌ، فصاحبه ممن اتبع هواه بغير هُدىً من الله، وغايته الضلالُ في الدنيا والشقاءُ في الآخرة. وإنما ينتفى الضلال والشقاء عمن اتبع هُدى الله الذي أرسل به رُسَله، وأنزل به كتبه، كما قال – تعالى –: ﴿ قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى

---

(1) الموافقات (281/3).

(2) الاعتصام (364/1).

فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ ﴾ [سورة طه]»[1].

«وقد وصف الله المشركين باتباع الهوى في مواضع من كتابه، فقال – تعالى–: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة القصص: الآية 50]، وكذلك البدعُ إنما تنشأ مِن تقديم الهوى على الشرع، ولهذا يُسمَّى أهلُها أهلَ الأهواء، وكذلك المعاصي إنما تقع من تقديم الهوى على محبة الله ومحبة ما يحبه»[2].

والناظر في مناهج أهل البدع يجد أنهم يفسرون القرآن بآرائهم وعقولهم ويتأولون ذلك بدلالات من اللغة، فلا يعتمدون على نصوص الكتاب والسنة ولا على أقوال الصحابةِ والتابعين وأئمةِ المسلمين، وآثارِ السلف، بل يعرضون عن النصوص الصريحة؛ لأنها تخالف أهواءهم، ويعرضون عن إجماع السلف وآثارهم[3].

كما أن اتباعَ الهوى سببٌ لوقوع الخلافِ المذمومِ بين الناس، حتى يصيروا شيعاً وأحزاباً متفرقين، لا ينتظم شملهم، ولا تتوحد كلمتهم، وهذا فيه خطر عظيم على الأمة، حذر الله – تعالى – منه غاية التحذير إذ يقول – سبحانه –: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ

(1) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (139/2).
(2) جامع العلوم والحكم لابن رجب (397/2).
(3) وقد قرر هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (119/7).

دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ **[سورة الروم: الآيتان ٣١-٣٢]، ويقول -جل ذكره-**﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ ﴾ **[سورة آل عمران: الآية ١٠٥]، وغير ذلك من الآيات.**

وأخطر ما يكون التفرق إذا صدر عن علمٍ وقصدٍ سيء، وبغَى الناسُ بعضَهم على بعض، والعلمُ بالحق واتباعُ الهدَى يقتضي الاتفاقَ عليه، والاجتماعَ حوله، ونبذَ النّزاع والخصام وكثرة الاختلاف.

المبحث الرابع: الحب والبغض والهوى

لما نهى الله – جل وعز – عن اتباع الهوى في الحكم والشهادة على الأشياء، قرن ذلك بالأمر بالقسط، والقيام بالعدل في كل الشؤون؛ لئلا يكون الهوى هو المسيِّرُ للإنسان في حبه وبغضه، ونجد هذا في قوله – سبحانه–: ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [سورة النساء: الآية ١٣٥].

قال ابن كثير: «وقوله: ﴿ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ﴾ أي: فلا يحملنكم الهوى والعصبيةُ وبغضُ الناسِ إليكم على ترك العدل في أموركم وشؤونكم، بل الزموا العدل على أيِّ حال كان، كما قال – تعالى –: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [سورة المائدة الآية: 8]»[1].

فاتباع الهوى يكون في الحب والبغض والموالاة والمعاداة، فمن تمكن الهوى من قلبه سَيطر عليه في محبة قوم، وبغض آخرين، وتقديم أقوال مَن يحب، ولو كانت خاطئة على أقوال مَن يكره، وإن كانت صائبة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا تجد قوماً كثيرين يحبون قوماً لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها، أو يعادون، من غير أن تكون منقولة نقلاً صحيحاً عن النبي @ وسلف الأمة، ومِن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها، ولا يعرفون لازمها ومقتضاها؛ وسبب هذا إطلاق أقوال

(1) تفسير ابن كثير (1035/3).

ليست منصوصة، وجعلها مذاهب يُدعَى إليها، ويُوالَى، ويُعادَى عليها»[1].

وقال أيضاً: «فإن من الناس من يكون حبه وبغضه وإرادته وكراهيته بحسب محبة نفسه وبغضها، لا بحسب محبة الله ورسوله @ وبغض الله ورسوله @، وهذا من نوع الهوى، فإن اتبعه الإنسان فقد اتبع هواه ا وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ ﴾ **[سورة القصص الآية: 50]، فإن أصلَ الهوى محبةُ النفس، ويتبع ذلك بغضها، ونفس الهوى – وهو الحب والبغض الذي في النفس – لا يلام عليه؛ فإن ذلك قد لا يملك، وإنما يلام على اتباعه»**[2].

فمن جعل حبه وبغضه تبعاً لهواه فقد عَرَّضَ نفسه للهلاك، وقد رُوي في الحديث: «ثلاث مهلكات، وثلاث منجيات: شح مطاع، وهوىً متبع، وإعجاب المرء بنفسه، وثلاث منجيات: خشية الله في السر والعلانية، والقصد في الفقر والغنى، والعدل في الغضب والرضا»[3] **فتعين على العبد أن يكون حبه وبغضه مبنيين على الحق الذي بعث الله به رسوله @، ولا يجعل حبه وبغضه تبعاً لهواه فمن أحب وأبغض بغير أمر الله – تعالى – ورسوله @ «فهو ممن اتبع هواه**

---

(1) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (271/1).

(2) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (131/28، 132).

(3) أخرجه أبو نعيم في الحلية (343/2)، وقال: "حديث غريب من حديث قتادة". وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (362/1)، وقال: "رواه البزار والبيهقي وغيرهما، وهو مروي عن جماعة من الصحابة وأسانيده وإن كان لا يسلم شيء منها من مقال فهو بمجموعها حسن إن شاء الله"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (91/1): "فيه زائدة بن أبي الرقاد، وزياد النميري، وكلاهما مختلف في الاحتجاج به". وحسن الحديث بمجموع طرقه الألباني في الصحيحة (412/4) رقم (1802)، وفي صحيح الجامع الصغير (583/1).

بغير هدى من الله، بل قد يصعد به الأمر إلى أن يتخذ إلهه هواه»[1].

وقد دل على ذلك قوله – تعالى –: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾ **[سورة الفرقان: الآية ٤٣]. فالذي يتخذ إلهه هواه هو الذي يتبع الهوى في كل شيء، ويدعُ الحقَ الذي أمر الله – تعالى – به.**

قال قتادة: «كلما هَوِيَ شيئاً ركبه، وكلما اشتهى شيئاً أتاه. لا يحجزه عن ذلك ورعٌ، ولا تقوى»[2].

وقال ابن عطية: «أي جعل هواه مَطَاوعاً فصار كالإله. والهوى قائدٌ إلى كل فساد، والنفسُ أمارةٌ بالسوء»[3].

فالذي يستحسن كل شيء يراه، يكون قائده في ذلك هو الهوى؛ لأنه جعل الهوى له ديناً ومذهباً، فما رآه يوافق هواه أخذه وعمل به، وما لا يوافق هواه تركه وأعرض عنه. وهذا نهاية الضلال.

وفي الآية تقديم المفعول الثاني على الأول، والأصل: (اتخذ الهوى إلهاً) وهذا يفيد أمرين:

أحدها: العناية به كما تقول: علمت منطلقاً زيداً؛ لفضل عنايتك به[4].

---

(1) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (131/28، 132).

(2) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (2700/8) برقم (15203)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (132/5).

(3) المحرر الوجيز (43/11).

(4) قاله الزمخشري في الكشاف (93/3)، وانظر: تفسير البيضاوي (ص: 481)، والفريد في =

الثاني: إفادة الحصر، فإن الكلام قبل دخول (أرأيت) مبتدأ وخبر، والمبتدأ (هواه) والخبر (إلهه) وتقديم الخبر يفيد الحصر، فكأنه قال: أرأيت من لم يتخذ معبوده إلا هواه، فهو أبلغ في ذمه وتوبيخه[1].

والاستفهام في الآية للتعجب ممن يتخذ ما يهواه معبوده[2]، وَيجعلَه قائداً له ويبني «عليه أمرَ دينه معرضاً عن استماع الحجة الباهرة والبرهان النير» [3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالواجب على العبد أن ينظر في نفس حبه وبغضه ومقدار حبه وبغضه، هل هو موافق لأمر الله ورسوله @، وهو هدى الله الذي أنزله على رسوله @ بحيث يكون مأموراً بذلك الحب والبغض، لا يكون متقدماً فيه بين يدي الله ورسوله @؛ فإنه قد قال: ﴿ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [سورة الحجرات: الآية ١]، ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله @، ففيه نوع من التقدم بين يدي الله ورسوله @، ومجرد الحب والبغض هوى»[4].

= إعراب القرآن المجيد للهمذاني (632/2).

(1) قاله أحمد بن المنير في تعقبه على الكشاف (93/3).

قلت: وليس شرطاً أن كل تقديم يفيد الحصر، لأن الحصر لا يكون إلا لنكتة بلاغية غير التقديم وقد اجتمعا في هذه الآية. انظر: معجم البلاغة العربية (ص: 542 وما بعدها).

(2) الفريد في إعراب القرآن المجيد (633/3).

(3) تفسير أبي السعود (221/6).

(4) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (133/28 - 134).

المبحث الخامس: أنواع الهوى

الأهواء ليست على حد سواء ولا على درجة واحدة، بل هي متعددة الأنواع ومختلفةٌ في الخطورة، وبعضها أشدُ وأعظمُ ضرراً من بعض، وهي على النحو التالي:

- النوع الأول: هَوى الشُّبهات:

وهذا النوع من أخطر الأنواع وأشدِها ضرراً وأعظمِها خطراً لأن صاحبَ الشبهةِ يَستدل بنص شرعي في شبهته لكنه يصرفه عن الحق الذي دلَّ عليه، ويَعدِله عن الصواب الذي يَرمي إليه.

وهوى الشبهة يعني تركَ اتباعِ الدليلِ، وهذا حال الذين لم يستجيبوا لشرع الله – تعالى – ولم ينقادوا لأوامره وقد وضح ذلك شيخ الإسلام ابنُ تيميةَ وجَلاه حين قال: «واتباع الأهواءِ في الدياناتِ أعظمُ من اتباعِ الأهواءِ في الشهوات، فإن الأولَ حالُ الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين، كما قال – تعالى –: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [سورة القصص: الآية ٥٠]»[1].

وقال أيضاً: «كلُ مَن خرج عن موجب الكتاب والسنة مِن العلماء والعباد يجعل مِن أهل الأهواءَ، كما كان السلف يسمونهم أهلَ الأهواء، وذلك أن كلَّ مَن لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدى اللهِ الذي بعثَ به رسوله @»[2].

(1) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (132/28).

(2) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (133/28).

وإذا تمكن هَوى الشبهة مِن النفس حَمَلها ذلك على ترك الاهتداء بالدليل الواضح الذي يجب اتباعه. وهذا عين مخالفةِ الشرعِ، وصاحبهُ داخل في الوعيد، وقد ضَرَّ نفسه مِن حيث يشعر أو لا يشعر.

- النوع الثاني: هَوى الشَّهوات:

الشهوات طلبُ المستلذاتِ والمحبوباتِ وقد تكون من المباحات ومن المحرمات، والمراد هنا الشهوات المحرمة، وإذا طَلَبتها النفس وأكثرتْ منها ربما تغرق فيها، وتنسى العقوبات المترتبة عليها، وهي خطيرة على الإنسان إذا لم يتبصر لعواقبها، وإذا انقاد لشهواته وأطلق العنان لنفسه في ركوبها فقد جعلَ نفسَه في مصاف الحيواناتِ وعَرَّضَها للخطر في الدنيا والآخرة.

يقول الجاحظ: «وإذا تمكنت الشهوة من الإنسان وملكته وانقادَ لها، كان بالبهائم أشبهَ منه بالناس، لأن أغراضه ومطلوباته وهمتَه تصير أبداً مصروفة إلى الشهوات واللذات فقط، وهذه هي عادات البهائم، ومن يكون بهذه الصفة يَقِلُ حياؤه ويَكثر خَرقه ويَستوحش من أهل الفضل ويُبغضُ أهلَ العلم، ويَود أصحابَ الفجور، ويَستحبَ الفواحشَ، ويَغلب عليه الهزل وكثرةُ اللهو... وربما دعته محبة اللذات إلى اكتساب الأموال مِن أقبح وجوهها، وربما حملته على الغضب والتلصصِ والخيانةِ وأخذِ ما ليس له بحق فإن اللذات لا تتم إلا بالأموال والأعراض... فَمُحبُ اللذةِ إذا تعذرت عليه الأموال من وجوهها جَسَّرتهُ شهوته على اكتسابها من غير وجوهها، ومن تنتهي به شهوته إلى هذا الحد فهو أسوأ الناس حالاً وهو مِن الأشرار الذين يُخاف خبثهُم، ويُستوحش منهم، ويُستروح إلى البعد عنهم، ويصير واجباً على متولي السياسات تقويمهم وتأديبهم... وأما مَن مَلَك نفسَه الشهوانية وقَهَرها كان ضابطاً لنفسه عفيفاً في شهواته محتشماً من الفواحش متوقياً من المحظورات، محمودَ الطريقةِ في

جميع ما يتعلق باللذات» [1].

- النوع الثالث: هوى النفس:

الهوى إذا تمكن من النفس حملَها على ترك الاهتداءِ بالدليل الواضح، الذي يأمرها بالخير وينهاها عن الشر، وإذا غلب عليها الهوى قادها إلى المعاصي والذنوب التي هي مَرْكَبُ الشيطان ومنها يَدخل على الإنسان.

ولا يدخل الهوى على النفس إلا في حين غفلتها، وقد قال الله – تعالى– : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾ [سورة الكهف: الآية ٢٨]، وإذا غفلت النفس «تركت اتباعَ أمرِ الله ونهيَه وآثرت هُداها على طاعة الله» [2].

فالنفس ينبغي أن يكون لها واعظ يعظها في ذاتها لئلا تقعَ في النهي الذي حذر الله مِن قربانه، وإذا ألزم الإنسان نفسَه اتباعَ الأمرِ، وألجم نفسَه عن اتباع الهوى فهو موعودٌ مِن الله بالجنة كما قال – سبحانه –: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١ ﴾ [سورة النازعات: الآية ٤٠–٤١].

قال ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية: «يقول وأما مَن خافَ مسألةَ الله إياه عند وقوفه يوم القيامة بين يديه فاتقاه، بأداء فرائضه، واجتنابِ معاصيه، ﴿ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴾، يقول ونهى نفسَه عن هواها فيما يكرهه الله ولا يرضاه عنه فزجرَهَا عن ذلك، وخالفَ هواها إلى ما أمره به ربه ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ

(1) انظر: تهذيب الأخلاق للجاحظ (ص: 15–16) بتصرف يسير.

(2) تفسير الطبري (241/15).

هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾، يقول: فإن الجنة هي مأواه ومنزله يوم القيامة» [1].

- **النوع الرابع: هوى الشيطان:**

الشيطان يزين للإنسان الباطل في صورة الحق، ويجعل الإنسانَ يُقدم على فعله وارتكابه، ويحثَه على اتباعه، وذلك عن طريق الشهواتِ ومُتع الحياةِ وامتدادِ الزمان، وفي غمرةِ غلبةِ الهوى على نفس الإنسان فإنه يندفع إليه بكل قوة ويبذلُ الأسبابَ في الوصول إليه، وما عَلِم أنه يسعى في هلاكِ نفسِه لأن الشيطانَ يدعو أتباعه ويَسوقهم إلى النار، وقد بين الله ذلك لعباده وحَذّرهم من عداوة الشيطان لهم فقال – سبحانه –: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ **[سورة فاطر: الآية ٦].**

ومن عداوة الشيطان أنه يضل الإنسان ويغويه ويصده عن ذكر الله وعن الصلاة وقد أخبر الله – تعالى – عن عداوته لبني آدم في هذه الآية، فهو يسعى جاهداً في تزيين الأعمالِ القبيحةِ، ويُصيرها في أعين الناس أنها متصفةُ بالحسن حتى تكونَ مقبولةً عندهم بتزيينه ووسوسته، وإن كانت من أقبح الأشياء.

والأعمالُ التي يزينها الشيطانُ للإنسان، إما أن تكون في الأقوالِ أو في فعلِ الجوارح أو في العزمِ والتصميمِ على الفعل أو تركِ المأمور.

وقد كان تزيينُ الشيطان وتحسينُه للأعمال السيئة مِن المعاصي والكفر بالله وعبادةِ غيره، سبباً للخذلان والضلال الذي وقع فيه كثير من الناس، كما أخبر الله عن ذلك في آيات مِن كتابه، منها قوله – تعالى –: ﴿ وَلَٰكِن قَسَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ **[سورة الأنعام: الآية**

(1) تفسير الطبري (98/24).

﴿٤٣﴾]، وقوله – سبحانه –: ﴿ وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ ﴾[سورة الأنفال: الآية ﴿٤٨﴾]، وقوله – تبارك اسمه–: ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[سورة النحل: الآية ﴿٦٣﴾]، وقوله – تعالى –: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ ﴾[سورة العنكبوت: الآية ﴿٣٨﴾]، وغير ذلك من الآيات.

فالأهواء التي زينها الشيطان لبني آدم كثيرة جداً من الأعمال التي يَكرهها الله ويَسخطها، وأضَلهم بهذه الأهواء وأخرجهم عن الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه ونهى عن مخالفته في قوله – جل ذكر هـ – ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[سورة الأنعام: الآية ﴿١٥٣﴾].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا كان البلاء العظيم من الشيطان لا من مجرد النفس، فإن الشيطان يُزين لها السيئات، ويأمرها بها، ويَذكر لها ما فيها مِن المحاسن التي هي منافع لا مضار كما فعل إبليس بآدم وحواء» [1].

- النوع الخامس: هوى البدعة:

أصل ظهور البدع كان بسببِ اتباعِ الهوى الذي يَجعل البدعةَ طريقاً يسلكه صاحبه ويلبس به على العامة.

قال أبو إسحاق الشاطبي: «وأصلُ ابتداعِ الفِرقِ الضالةِ اتباعُ أهوائها دون

(1) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (14/289-290).

توخي مقاصد الشرع» [1].

وقال أيضاً: «وما تفرقَ مَن تفرقَ مِن هذه الأمةِ إلا بسبب اتباعِ أهوائهم، وعند تركِهِم لاتباع الدليلِ تشتت أهواؤهم فافترقوا، كما قال الله – تعالى –: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ ﴾» [سورة الأنعام، الآية: ١٥٩] [2].

وهوى البدعة يَجعل أصحابها لا يَقْبَلون الأدلةَ الشرعيةَ ولا يَصْغُون إلى أحكام الشرع ولا يُسَلِّمون لها، وهكذا تتفرع مسائلهم ويَضعون لها مصطلحاتٍ وأسماءَ موهمةٍ من عند أنفسهم قائمة على الشبهة.

وهوى البدعةِ يَجعلُ صاحبَها يستدلُ بأدلة من الكتاب والسنة ولكنه يحملُها على ما تهواه نفسه، وينصر بها مذهبَه، وهكذا يُلَبِّسُ أهلُ البدعِ بتأويلاتهم وشُبَهِهِم على العامةِ فيظنون أنهم على شيء.

والبِدعُ أمَرَ الشارعُ باجتنابها واجتنابِ أهلها، والتحذيرِ منهم وبين خصائصَهم التي يُعرفون بها، ومِن علامات أهل البدع ما أشار إليه أبو إسحاق الشاطبي، أنهم يُعْرفون بالتفرقِ في الدين، واتباعِ المتشابهات، والميلِ عن الحق، وتحريفِ الأدلة[3].

وهوى البدعة طريقٌ إلى الذم؛ لأنه مضادٌ لأمر الشارع، وتعطيلٌ للأمر، وارتكابٌ للنهي، ولا ريبَ أنه ينجم عن ذلك مفاسدُ عظيمةٍ بين المسلمين.

---

(1) الموافقات للشاطبي (299/2).

(2) الموافقات للشاطبي (160/5).

(3) الموافقات للشاطبي (165/5).

الفصل الثاني:

مواضع النهي الصريح عن الهوى في القرآن الكريم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحكمة من النهي عن اتباع الأهواء

تتابعت آياتُ القرآن العظيم محذرةً مِن اتباع الأهواءِ مبينةً سوءَ عاقبةِ مَن سلكها، أما مَن اتبعَ الهدَى ودينَ الحقِ الذي أرسل الله به رسوله @ فقد نجا مِن ظلماتِ الأهواء، ولا ريب أن القلبَ المشغولَ باتباع الهوى يكون فارغاً مِن الهدى والحق، فهو لا يقبل العملَ بالحقِ؛ لأنه يَصده عن اتباع هَواه، وهذا أمرٌ يجده كلُ مَن اتبع هواه، وقَدَّمه على مُراد الله – تعالى – وأمرِه وأمرِ رسوله @؛ ولهذا فإن الشريعةَ عَظَّمتِ النكيرَ على اتباع الأهواء، وحَذَّرت منها أشدَّ التحذيرِ؛ ولهذا حِكمٌ ظاهرة لا يَعرفها إلا مَن تأملَ في القرآن والسنة، وفي هذا المطلب أسوق ما تيسر منها:

أولاً: أن اتباع الأهواءِ يوجبُ فسادَ القلبِ وضعفَ الدين، وينقصُ أثرَ الشريعةِ في النفوس، والله – تعالى – يقول: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ ﴾ **[سورة المؤمنون: الآية ٧١].**
ووجه ذلك أن أهواءهم متعلقةٌ بالظلم والكفر والفساد من الأخلاق والأعمال.
«فلو اتبع الحق أهواءهم، لفسدت السماوات والأرض؛ لفساد التصرف والتدبير، المبني على الظلم وعدم العدل، فالسماوات والأرض، ما استقامتا إلا

بالحق والعدل[1]».

فالقلوب لا تتسع للهوى والحق معاً، وذلك يوجب طرحَ اتباعِ الهوى، وتعظيمَ أمرِ الله – تعالى – وأمرِ رسوله @؛ فلهذا جاءت الشريعة حاثةً على سلوك سبيل الهدى؛ لأن فيه صلاحاً عاماً للناس، ومنفرةً مِن اتباع الأهواءِ لأن فيها فساداً متحققاً وقوعه.

ثانياً: أن اتباعَ الأهواءِ سببٌ للضلال عن الهدى، وتكون نتيجةُ الضلالِ عن الهدى العذابَ الشديدَ الذي أخبر الله عنه بقوله: ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ **[سورة ص: الآية ٢٦].**

وغالب الآيات التي فيها التحذير والنهي عن اتباع الأهواء أو الهوى يوصف صاحبُها بالضلال، كما في قوله – سبحانه –: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ **[سورة المائدة: الآية ٧٧].**

فحكمَ الله – تعالى – على من اتبع هواه بالضلال عن سواء السبيل، وأنه محرومٌ مِن الهداية إلى الصراط المستقيم، كما قال – جل وعز –: ﴿ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ **[سورة الأنعام: الآية ٥٦] أي: إن اتبعتُ أهواءكم فقد ضللتُ عن الحق، وما أنا على طريق الهدى والرشاد.**

ويذكر الله – تعالى – في آية أخرى أنه لا أحدَ أضلَ مِن الذي يتبع هواه، قال – سبحانه–: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ

(1) تفسير السعدي (365/5).

إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة القصص: الآية ٥٠].

فالمتبع لهواه هو: «مِن أضلِ الناس، حيث عُرض عليه الهدى، والصراطُ المستقيم، الموصلُ إلى الله وإلى دار كرامته، فلم يلتفت إليه، ولم يقبله، ودعاه هواه إلى سلوك الطرقِ الموصلةِ إلى الهلاك والشقاءِ، فاتبعه، وتَركَ الهدى.

فهل أحد أضلَ ممن هذا وصفه؟ !! ولكنَّ ظلَمه وعدوانَه، وعدمَ محبته للحق هو الذي أوجبَ له أن يبقى على ضلاله، ولا يهديه الله؛ فلهذا قال – تعالى–: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ أي: الذين صار الظلمُ لهم وصفاً والعنادُ لهم نعتاً، جاءهم الهدى فرفضوه، وعَرضَ لهم الهوى فتبعوه. سدوا على أنفسهم أبوابَ الهداية وطرقَها، وفتحوا عليهم أبوابَ الغِواية وسُبلَها»[1].

قال الراغب الأصفهاني: «وقوله – تعالى–: ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٠]، فإنما قاله بلفظ الجمع تنبيهاً على أن لكل واحد هوىً غيرَ هَوَى الآخر، ثم هَوَى كلِ واحدٍ لا يتناهى، فإذاً اتباع أهوائهم نهاية الضلال والحيرة»[2].

ويدخل في هذا الباب قوله – تعالى –: ﴿ بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [سورة الروم: الآية ٢٩].

فالمتبعون لأهوائهم ليس لهم حجةٌ، ولا معذرةٌ في أهوائهم التي فعلوها،

(1) تفسير السعدي (32/6).

(2) المفردات (ص: 548) مادة "هوى".

وائتمروا بها «فلا أحد يَهديهم إذا كتبَ الله إضلالهم، وليس لهم من قدرة الله منقذ ولا مجير، ولا محيد لهم عنه؛ لأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن» [1].

ومن هذا الباب أيضاً قوله – تعالى –: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ **[سورة الجاثية: الآية ٢٣]**.

وقوله – تعالى – في الآية: ﴿ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾، **يحتمل قولين:**

أحدهما: وأضله الله لعلمه أنه يستحق ذلك لما سبق في علم الله أنه ضال قبل أن يخلقه وهو قول جمهور أهل التفسير[2] **وهذا ثابت عن ابن عباس**[3] **حين فسر الآية بقوله: «أضله الله في سابق علمه»، يريد الأمر الذي سبق له في أم الكتاب قبل أن يخلقه. وفي هذه الآية دليل واضح على أن الله سبحانه خالقُ الهدى والضلالِ والكفرِ والإيمانِ وفيها «رد على القدرية الذين أوْلُوا هذا، وقالوا: معنى قوله: (وأضله الله) أي: وجده ضالاً. أو سماه ضالاً، وهو تأويل باطل؛ لأن العرب لا تقول: فعل فلان كذا إذا وجده كذلك»**[4]**،**

---

(1) تفسير ابن كثير (2724/6).

(2) ينظر: تفسير الطبري (150/25)، وتفسير أبي المظفر السمعاني (141/5)، والمحرر الوجيز (315/13)، ومعالم التنزيل للبغوي (160/4)، وتفسير ابن كثير (3179/7).

(3) أخرجه ابن جرير في تفسيره – حلبي – (150/25)، وأبو حاتم (3291/10)، واللألكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (566/3)، والبيهقي في الأسماء والصفات (205/1)، كلهم من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

(4) تفسير أبي المظفر السمعاني (141/5) بتصرف يسير.

وهذا هو المتقرر عند السلف أخذاً من نصوص الكتاب والسنة؛ لأن الله خلق العباد، وخلق أعمالهم، كما دل على ذلك قوله – تعالى–: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ [سورة الصافات: الآية ٩٦].

وعلى هذا القول يكون قوله – تعالى –: ﴿ عَلَىٰ عِلۡمٍ ﴾ حال من الفاعل، المعنى: أضله الله عالماً بأنه مِن أهل الضلال في سابق علمه[1].

والقول الآخر: وأضله الله بعد بلوغ العلم إليه وقيام الحجة عليه[2]، وعلى هذا القول يكون قوله – تعالى–: ﴿ عَلَىٰ عِلۡمٍ ﴾ حال من المفعول أي: أضله الله في حال علم الكافر بأنه ضال[3].

قال ابن القيم: «فيكون المعنى: أضله الله مع علمه الذي تقوم به عليه الحجة، لم يضله على جهلٍ وعدمِ علمٍ وهذا يُشْبه قولَه – تعالى –: ﴿ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٢]، وقوله: فَصَدَّهُمۡ ﴿ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ ﴾ مُسۡتَبۡصِرِينَ [سورة العنكبوت: الآية ٣٨]،... ونظائره كثيرة وعلى هذا التقدير فهو ضال عن سلوك طريقِ رشدِه وهو يراه عِيانا، فإن الضال عن الطريق قد يكون متبعاً لهواه عالماً بأن الرشدَ والهدى في خلاف ما يعمل؛ ولما كان الهدى هو معرفة الحق والعمل به كان له ضدان الجهلُ وتَركُ العمل به فالأولُ ضلال في العلم، والثاني ضلال في القصد والعمل» [4].

(1) الفريد في إعراب القرآن المجيد (285/4)، وتفسير القرطبي (169/16).

(2) إعراب القرآن للنحاس (147/4)، وتفسير ابن كثير (3180/7)، وشفاء العليل لابن القيم (93/1).

(3) الفريد في إعراب القرآن المجيد (285/4)، وتفسير القرطبي (169/16).

(4) شفاء العليل (133/1، 114).

ثالثاً: أن اتباع الأهواء يوقع في الفتنة والفسوق، وسببٌ لحصول العذاب، وهذا مستفاد من قوله – تعالى –: ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴾ **[سورة المائدة: الآية ٤٩]. فأخبر الله – تعالى – أن اتباع الأهواءِ يدعو إلى الفتنةِ والفسقِ والنفاقِ، والتولي عن هدي النبي @ الذي شرَعه الله له – تعالى.**

ومعنى قوله: ﴿ يَفْتِنُوكَ ﴾ **أي: يصدوك، ويردوك[1].**

رابعاً: أن في ترك اتباع الأهواءِ انقياداً لأمرِ الله – تعالى – وأمرِ رسول الله @ وذلك سببٌ لحصول المصالح الدينية والدنيوية.

قال الشاطبي: «عُلم بالتجارِبِ والعاداتِ أن المصالحَ الدينيةَ والدنيويةَ لا تحصل مِن الاسترسال في اتباع الهوى والمشي مع الأغراض، لما يلزم في ذلك من التهارج[2]، والتقاتل، والهلاك الذي هو مضاد لتلك المصالح، وهذا معروف عندهم بالتجارِب والعادات المستمرة، ولذلك اتفقوا على ذم من اتبع شهواته، وسار حيث سارت به» [3].

خامساً: في النهي عن اتباع الأهواء انقيادٌ لأحكام الشريعةِ التي جعلَها الله – تعالى – شريعةَ التمامِ والكمالِ والصلاحِ لكل الأزمان والأجيال، وقد دلّ القرآن الكريم على أن العباد خُلِقوا لعبادة ربهم، كما قال – تعالى –: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ **[سورة الذاريات: الآية ٥٦].**

(1) تفسير القرطبي (213/6).

(2) التهارج: هو الهَرْجُ بسكون الراء، والهرج: الكثرة في الشيء والفتنة والاختلاط وشدة القتل وكثرته. الصحاح (350/1)، واللسان (4647/8) مادة "هرج".

(3) الموافقات (292/2).

وأمرَ الله – تعالى – عباده أن يتحاكموا إلى هذه الشريعة التي شرعها الله لهم في شؤون حياتهم؛ لأن في التحاكم إليها تحقيقاً للاتباع الذي أمر الله به في قوله: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ **[سورة الأعراف: الآية 3].**

والإنسان العابد لربه حقاً وصدقاً، هو الذي يتبع الحق الذي جاءه من الله «فيما يُحب ويكره، وفيما يَسره ويُحزنه، وأما الذي يتبع الشرع عند موافقة هواه، وينبذه عند مخالفته، ويُقدم الهوى على الشرع، فليس بعبدٍ لله على الحقيقة» (1).

وقد مدح الله المؤمنين المتبعين لحكم الله، وافق أهواءهم أو خالفها، وذم الله مَن في قلبه مرضٌ وضعفُ إيمانٍ أو نفاقٍ وشكٍ؛ لأنهم لا يُذعنون لحكم الله إلا إذا كان الحكم موافقاً لأهوائهم فقال – سبحانه – في سورة النور: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٧ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ٤٩ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٥٠ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥١ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ٥٢ ﴾ **[سورة النور].**

---

(1) تفسير السعدي (434/5).

سادساً: ألا يتقدم العبد في الحُكْمِ والأمرِ والنهي بين يدي الله – تعالى – ورسوله @؛ لأن الله – تعالى – قد قال في كتابه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ [سورة الحجرات: الآية: 1]. وقال – سبحانه –: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا ﴾ [سورة الأحزاب: الآية 36] فمن اتبع هواه فقد تقدم به بين أمر الله – تعالى – وأمر رسوله @، واختار الحكم به على حكم الله– تعالى – وحكم رسوله @، والمؤمن يعلم ويوقن «بأن الرسول أولى به مِن نفسه، فلا يجعل بعضَ أهواءِ نفسِه حجاباً بينه وبين أمر الله ورسوله @» (1).

سابعاً: في ترك اتباع الأهواء تحقيق الاستجابة لله – تعالى – وللرسول @ فيما أنزل إليه، وهذه الاستجابة لا تكون إلا بالعلم الذي جاءت به الرسل، كما قال – تعالى –: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ [سورة الأنفال: الآية 24].

ثامناً: ومن الحكم الظاهرة في النهي عن اتباع الأهواءِ والتحذير منها، ألا يزهد الناسُ في العمل بالسنة، ويتركوا الاقتداءَ بها، ويعملوا بأهوائهم؛ لأن العبد إذا لم يعملْ بالسنة، ويتبعْ ما جاء به الرسول @ انصرفَ إلى العمل بإرادة نفسه إلى هذه الأهواءِ المذمومة، فيكون متبعاً لهواه بغير هُدى مِن الله، ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي عثمان النيسابوري أنه قال: «مَن أَمَّرَ السُّنة على

(1) تفسير السعدي (223/6).

نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومَن أمَّرَ الهوى على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالبدعة؛ لأن الله – تعالى – يقول: ﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ ﴾ **[سورة النور: الآية ٥٤]، وقال بعضهم: ما ترك أحدٌ شيئاً من السنة إلا لكِبْرٍ في نفسه»**[1].

λ!!;

(1) منهاج السنة لابن تيمية (5/331-332).

المبحث الثاني: مواضع النهي عن اتباع الهوى

حذَّر الله عباده غاية التحذير من اتباع الهوى؛ لأنه أعْدَى عدوٍ للإنسان يَصده عن الخير، ويوقعه في الشر، وذمُّ الهوى والتحذير منه ورد في القرآن الكريم في مواضع متعددة غيرَ أن النهيَ الصريحَ المقرونَ بـ(لا) الناهية عن اتباع الهوى في القرآن الكريم لم يرد إلا في موضعين فقط، وسأذكر هذين الموضعين بشيء من التفصيل، ثم أعطف عليهما ما يترتب على اتباع الهوى مِن آثارٍ سيئةٍ في الأمة.

- **الموضع الأول:**

قد ورد النهي عن اتباع الهوى في سورة النساء في قوله –جل ذكره–:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [الآية 135].

فموضوع هذه الآية يدور على القيام بالقسط، وتحقيق العدل، وترك اتباع الهوى، ومِن كمال سعادة العبد أن يكون قولُه وفعلُه وحركتُه وسكونُه مبتغياً به وجه الله – تعالى –، مجتهداً في توخي العدل محترزاً عن ارتكاب الميل. وذكر أهل التفسير احتمالين في معنى قوله –جل ذكره–: ﴿ أَن تَعْدِلُواْ ﴾.

الأول: أن يكون من العدول عن الحق، والتقدير أي مخافة أن تعدلوا عن الحق، فإن اتباع الهوى مِن مظان الجور الذي حَقُّه أن يُخاف ويُحْذَر.

الثاني: أن يكون مِن العدل، وهو القسط، ويكون التقديرُ كراهةَ أن تعدلوا

بين الناس أو إرادة أن تعدلوا[1].

وحاصل القول أن العدل لا يكون إلا بترك اتباعِ الهوى، «فاتباع الهوى وتحري العدالة متنافيان لا يجتمعان»[2]، «لأن اتباع الهوى يَحمِل على الشهادة بغير حق وعلى الجور في الحكم»[3].

فمن ترك اتباع الهوى استحق أن يوصف بصفة العدل في الشهادة التي أمر الله بأدائها لمن شهد له أو عليه؛ لأن إقامةَ القسطِ وتحري العدل وترك الجور، من مقتضيات الإيمان الذي صُدِّرت به الآيةُ في نداء المؤمنين، وأَعْقَبَ هذا النداء بالأمر في قوله – تعالى–: ﴿ كُونُواْ ﴾ فالاستجابة لهذا الأمر مِن لوازم الإيمان، وتركُ ذلك منافٍ للإيمان.

قال ابن العربي مبيناً معنى الآية: «المعنى لا تميلوا بالهوى مع الفقير لِضَعفِه، ولا على الغني لاستغنائه، وكونوا مع الحق؛ فالله الذي أغنى هذا وأفقر هذا أولى بالفقير أن يغنيه بفضله بالحق لا بالهوى والباطل، والله أولى بالغَني أن يأخذَ ما في يده بالعدل والحق، لا بالتحامل عليه؛ فإنما جعل الله – سبحانه – الحق والعدل عياراً لما يظهرُ مِن الخبث، وميزاناً لما يتبين من الميل، عليه تجرى الأحكام الدنيوية، وهو –سبحانه– يُجرى المقادير بحكمته، ويقضي بينهم يوم القيامة بحكمه»[4].

- الموضع الثاني:

قد ورد النهي عن اتباع الهوى في سورة (ص) في قوله – سبحانه –:

(1) ينظر: البحر المحيط (386/3)، وتفسير أبي السعود (242/2)، وروح المعاني (168/5).
(2) البحر المحيط (386/3).
(3) تفسير القرطبي (413/6).
(4) أحكام القرآن لابن العربي (508/1).

﴿ يَـٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَـٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ **[الآية: 26]**.

في هذه الآية تذكير مِن الله لنبيه داودَ – عليه السلام – بعِظم ما تحمله من مسئوولية، وأن الله استخلفه في الأرض، أو جعله خليفة لمن كان قبله مِن الرسل لتبليغ الناس ما أنزل الله عليه، وأمره بالحكم بين الناس بهذا الحق الذي بعثه به، وهو يقتضي إقامة العدل الشرعي الذي شرعه الله للعباد، ثم نهاه عن اتباع الهوى في الحكم الذي هو الميل عن الحق؛ لأن اتباع الهوى أو الميل إليه يبعد عن الحق والقسط، وعن الطريق السويّ والسبيل المستقيم.

وقد أخرج الطبري بسنده قال: حدثنا محمد، قال: ثنا أحمد، قال: ثنا أسباط، عن السدي: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَـٰكَ ﴾ خَلِيفَةَ ملَّكه في الأرض. ثم قال ابن جرير وقوله: ﴿ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ﴾ يعني: بالعدل والإنصاف، ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ ﴾. يقول: ولا تُؤثِر هَواكَ في قضائِك بينَهم، على الحق والعدل فيه، فتجُورَ عن الحق، ﴿ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾. يقول: فيميلَ بك اتِّباعُك هَواك في قضائك على العدل، والعملِ بالحق عن طريق الله الذي جعله لأهل الإيمان به، فتكونَ من الهالكين بضلالك عن سبيل الله[1].

وهذا التوجيه والإرشاد من الله لنبيّه داودَ بأمره بالحكم بين الناس بالحق، ونهيه عن اتباع الهوى في القضاء، لا يقدح في عصمته، ولا ينافي رسالته، فالنبوة والرسالة لا تنافي التذكيرَ مِن الله، وهذا كثيرٌ وروده في القرآن و«المقصود مِن نهيه إعلامُ أمتِه بأنه معصوم، ولتتبعه فيما أمرَ به؛ لأنه إذا كان

(1) تفسير الطبري (151/23).

هذا الخطاب للمعصوم فغيره أولى)) [1].

وصفوة القول أن هذه الآية وصية من الله لنبيه داودَ – عليه السلام –، وهي نظيرُ وصيةِ الله لنبينا محمدٍ @ في قوله – سبحانه – ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ ﴾ [سورة المائدة: الآية ٤٩]، وسيأتي الكلام على هذه الآية[2].

والحكمُ بين الناس بالحق الذي شرعه الله به تنتظمُ مصالحُ العبادِ، وتتسعُ أبوابُ الخير، ويَسودُ العدلُ، ويستتبُ الأمن، وتُعْمَرُ البلاد، وتركُ الحكمِ بين الناس بما أنزل الله وركوبُ مطية الهوى سببٌ للوقوع في الضلال عن سبيل الله، أي: ((عن دلائله التي نصبها في العقول، وعن شرائعه التي شرعها، وأوصى بها))[3]، وسببٌ لحلول الفساد في الأرض، كما قال – جل ذكره –: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ ﴾ [سورة المؤمنون: الآية ٧١].

فالأهواءُ مفضيةٌ إلى فساد الأخلاقِ والأعمالِ، ومتعلقةٌ بالظلم والكفر، فلو كان هناك موافقةٌ للحق مع الأهواء لفسدَ التصرفُ والتدبيرُ المبني على الظلم وعدمِ العدل[4]، ولبطل نظام العالم؛ لأن شهواتِ الناسِ تختلف وتتضاد، وسبيل الحق أن يكون متبوعاً، وسبيل الناس الانقياد للحق... وفسادُ الإنس يكون على وجهين: أحدهما: باتباع الهوى، وذلك مهلك، والثاني: بعبادة غير

(1)حاشية الصاوي على الجلالين (144/5).

(2) في صفحة (57) في هذا البحث.

(3) الكشاف للزمخشري (261/5).

(4) بتصرف من تفسير السعدي (365/5).

الله، وذلك كفر[1].

فلذلك شرع الله الحق؛ ليكون حاكماً بين الناس، «وهو ما يقتضيه العدل الشرعي من معاملة الناس بعضهم بعضا، وتصرفاتهم في خاصتهم وعامتهم، ويتعين الحق بتعيين الشريعة»[2].

(1) بتصرف من تفسير القرطبي (12/140-141).

(2) التحرير والتنوير (23/243).

الفصل الثالث:

مواضع النهي عن اتباع أهل الأهواء في القرآن الكريم

وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

تمهيد:

ذكر الله – جل وعز – النهيَ الصريحَ عن اتباع أهل الأهواءِ مقروناً بـ(لا) الناهية في خمسة مواضعَ من القرآن الكريم، في أربع سور متفرقة، وترتيب تلك السور حسب ترتيبها في القرآن الكريم كالتالي:

سورة المائدة، ثم سورة الأنعام، ثم سورة الشورى، ثم سورة الجاثية، وهذه السور كلُّها مكية إلا سورة المائدة فمدنية، وجعلت الحديث عن مواضع النهي في هذه السُّور في أربعة مباحث جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: النهي الوارد في سورة المائدة

وقد ورد النهي الصريح عن اتباع الأهواء في هذه السورة في ثلاث آيات.

منها آيتان متتاليتان في قوله– جل ذكره –: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٤٨ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ

ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾.

فالخطاب في الآيتين متوجه إلى النبي @ لأن يحكم بين أهل الكتاب في أمورهم التي يجيئون إليه طالبين التحاكم منه، فإن اختاروا الحكمُ بينهم فقد أمرَه ربُه أن يحكمَ بينهم بالقرآن الذي أنزله الله؛ لأنه الكتابُ المهيمنُ على ما قبله من الكتب.

قال ابن كثير: «جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها وأشملها وأعظمها وأكملها، حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات، ما ليس لغيره؛ فلهذا جعله شاهداً وأمينا وحاكما عليها كلَّها، وتكفلَ الله حفظه بنفسه الكريمة، فقال – تعالى –: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ **[سورة الحجر: الآية ٩]** (1).

وقد اختلف أهل العلم في حكم قوله –تعالى–: ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ **[سورة المائدة: الآية ٤٢] أهو محكم أم منسوخ بقوله– تعالى–:** ﴿ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾.

فقال جمع من العلماء منهم ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، والزهري، والسدي، والحسن، وقتادة، وعطاء الخرساني، وزيد بن أسلم: إن قوله –تعالى–: ﴿ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ **ناسخٌ لقوله – جل ذكره –:** ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ ﴾ **وقال به – أيضاً – عمرُ بنُ عبد العزيز وأهلُ الكوفةِ، وهو أحدُ قولي الشافعي، وأوجبوا على الإمام الحكمَ بين أهل الكتاب إذا تحاكموا إليه من غير تخيير، وليس له ردهم إلى حكامهم.**

وقالوا: إنما كان التخيير للإمام أولَ الإسلام؛ ليكون ذلك أدعى لهم إلى

(1) تفسير ابن كثير (65/2).

الدخول في الإسلام والألفة، وأقربَ إلى قلوبهم، فلما قَوِيَ الإسلام نسخَ الله – تعالى – التخيير في الحكم بهذه الآية[1]، ومال إلى هذا القول أبو جعفر النحاس[2].

وقال بعض أهل العلم منهم الشعبيُّ والنخعيُّ، وعطاءُ بن أبى رباح، والحسنُ، ومالكٌ، وهو أحد قولي الشافعي، وأبو ثور: الآية محكمة غيرُ منسوخة، والإمامُ مخيرٌ في الحكم وتركِه إذا جاؤوه، ليحكم بينهم، وهذا قول عامة أهل العلم منهم الطبريُ، ومكي، وابنُ عطية، وابنُ الجوزي، وأبو حيان[3].
قال مكي بنُ أبى طالب: «ومعنى ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ **على هذا القول، إن شئت؛ لأنه قد تقدم التخيير له، فآخِرُ الكلام حُذف منه التخيير لدلالة الأول، لأنه معطوف عليه، فحكمه في التخيير كحكم المعطوف عليه، فهما شريكان، وليس الآخر بمنقطع مما قبله، إذ لا معنى لذلك ولا يصح، فلابد من أن يكون قوله:** ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ **معطوفاً على ما قبله من قوله:** ﴿ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۖ ﴾، **ومن قوله:** ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ ﴾ **ومعنى** ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ **أي: احكم بينهم بذلك، إن حكمتَ، واخترتَ الحكم، فهو كلُّه محكمٌ غيرُ منسوخ، لأن الناسخَ لا يكون مرتبطا بالمنسوخ ومعطوفاً عليه، فالتخيير للنبي – عليه الصلاة والسلام – في ذلك محكم غير**

(1) ينظر تفصيل الأقوال في تفسير الطبرى – الطبري – (333/10)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (293/2)، والايضاح لمكي (ص: 271)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي (ص: 311)، وصفوة الراسخ في علم المنسوخ والناسخ (ص: 91)، والدر المنثور (513/2).
(2) ينظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (296/2).
(3) ينظر ما تقدم من مصادر.

منسوخ»[1].

وقد اختار أبو جعفر الطبري، قولَ مَن قال: «إنَّ حُكمَ هذه الآية ثابتٌ لم يُنسخ، وأن للحكام من الخيار في الحكمَ بين أهل العهد إذا ارتفعوا إليهم، فاحتكموا، وتَرْكَ الحكمِ بينهم والنظر، مثلُ الذي جعله الله لرسوله @ من ذلك في هذه الآية»[2].

ورجح ابنُ الجوزي: «أنه لا تنافي بين الآيتين من جهة أن إحداهما[3] **خَيَّرت بين الحكم وتركه، والأخرى ثَبَّتَتَ كيفية الحكم إذا كان»**[4].

وإذا لم تكن هناك دلالةٌ واضحةٌ تدل على أن قوله – تعالى–: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ **ناسخ لقوله:** ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾ **صح قول من قال: إنَّ حكم هذه الآية ثابت لم يُنسخ، وأن فيها تخييراً للرسول @ بالحكم، إن شاء حكم، وإن شاء أعرض، وإذا حكم فليحكم بينهم بما أنزل الله عليه من القرآن، وهذا هو الذي دل عليه قوله – تعالى–:** ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ **ففي هذه الآية بيان بماذا يكون الحكم إنَ حكم بينهم، وكيفية ذلك، وتوضيح وتتميم لقوله– جل ذكره–:** ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ ﴾ **وعلى هذا فهي محكمة غير منسوخة.**

وتخيير الحاكم بالحكم باقٍ «لأن النسخ لا يكون نسخاً إلا ما كان نفياً

(1) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخة (ص: 272، 273).

(2) تفسير الطبرى (10/ 333).

(3) في المطبوع "أحدهما" وهو خطأ لأنه جعل المقابل بلفظ "الأخرى".

(4) نواسخ القرآن (ص: 314).

لحكم غيره بكل معانيه، حتى لا يجوز اجتماع الحكم بالأمرين جميعاً على صحته بوجه من الوجوه»[1].

ورَجَّح هذا المعنى ابنُ عبد البر فقال: «والوجه عندي فيه التخيير؛ لئلا يبطل حكم من كتاب الله بغير يقين؛ لأن قوله: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾، محتمل للتأويل يعنى إن حكمت، وآية التخيير، محكمة، نصٌ لا تحتمل التأويل»[2].

والنهي عن اتباع الأهواء في هذه الآية المرادُ به أهواء اليهود الذين جاؤوا إلى النبي @ يسألونه عن حكم عقوبات متعددة من الزنى والقتل[3]، وهم يريدون بذلك أن يحكم الرسول بينهم بما تقرر من عوائدهم، فنهاه الله عن ذلك، وحذَّره أن ينصرف إلى شيء من آرائهم التي اصطلحوا عليها، ويترك الذي أمره الله به في القرآن العظيم من بيان الحق، وبيان الأحكام، «إذ لا يجوز الحكم بغيره، ولو كان شريعة سابقة؛ لأن نزول القرآن مهيمناً أبطل ما خالفه، ونزوله مصدقاً أيَّد ما وافقه، وزكَّى ما لم يخالفه»[4].

وعُدي الفعل (تَتَّبع) بحرف (عن) في قوله – تعالى– ﴿ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ ﴾، لأنه ضُمِّنَ معنى الوقوع في الانحراف، أي لا تنحرف مُتَّبعاً، كأنه قيل: ولا تنحرف عما جاءك من الحق متبعاً

(1) التحرير والتنوير (222/6).

(2) التمهيد لابن عبد البر (20/14) وانظر أحكام القرآن لابن العربي (632/2)، وقد توسع الشيخ أحمد شاكر في مناقشة القائلين بعدم النسخ، ورده بحجج حاصلها الجمع بين الآيتين في المعنى والحكم ينظر حاشية عمدة التفسير (166/4).

(3) انظر الآثار الواردة في ذلك في تفسير الطبرى (325/10).

(4) التحرير والتنوير لابن عاشور (222/6).

أهواءهم[1]، لأن أهواءهم مائلةٌ وزائغةٌ عن السبيل المستقيم، فاتباعها انحراف وميل[2].

وجاء في هاتين الآيتين أمران بالحكم ونهيان عن اتباع أهوائهم.

فالأمران في قوله – تعالى –: ﴿ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ ﴾، **وقوله – جل ذكره –:** ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾، **والأمر الثاني مؤكد للأول، وللحكم بين أهل الكتاب وبين جميع المتحاكِمين، ولكن بما أنزل الله من الكتاب ومن السنة التي لا شك فيها ولا ريب.**

والنهيان في قوله – سبحانه–: ﴿ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ ﴾، **وقوله – تعالى–:** ﴿ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ ﴾ **فالنهي الأول ابتداءٌ، والثاني مؤكِدٌ له لشدةِ التحذيرِ من اتباع أهوائهم، وبيانٌ للأمر على حقيقته، وأن اتباع أهوائهم فتنة يجب الحذر منها واجتنابها، فإما أن يكون الالتزام التامُ الكاملُ بالحكم بما أنزل الله، وإما أن يكون الميلُ والاتباعُ لأهوائهم، وتلك فتنةٌ حذر الله منها نبيه @؛ لأن اتباع أهوائهم سببٌ موصل إلى ترك الحق الواجب الذي فرض الله اتباعه؛ ولهذا قال بعد هذا النهي الثاني:**

---

(1) تفسير الزمخشري (618/1).

(2) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (486/3)، وهذا المعنى في التعدية أظهر وأوجه في الإعراب؛ لأن قوله: "عما جاءك" متعلق بـ (لا تتبع) وهو اختيار أبي حيان في البحر المحيط (3 / 513)، وقال أبو البقاء "عما جاءك" في موضع الحال أي عادلاً عما جاءك، ولم يضمن "تتبع" معنى ما تعدى بعن، وهذا ليس بجيد كما قال أبو حيان؛ لأن عن حرف ناقص لا يصلح أن يكون حالاً من الجثة، كما لا يصلح أن يكون خبراً، وإذا كان ناقصاً فإنه يتعدى بكونٍ مقيدٍ لا بكونٍ مطلق، والكون المقيد لا يجوز حذفه.
البحر المحيط (513/3).

ا وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾.

فشريعةُ القرآن وأحكام القرآن، هي المهيمنةُ على كل الشرائعِ والأحكامِ المنزلةِ قبلها، لما فيها مِن الكمال والدوام، وأنها صالحة لكل الناس في كل الأزمان.

قال ابن القيم: «أخبر الله أن كل حكم خالف حكمه الذي أنزله على رسوله @ فهو من أحكام الهوى لا مِن أحكامِ العقل، وهو من أحكام الجاهلية لا مِن حكم العلم والهدَى، فأخبر – سبحانه – أنه ليس وراءَ ما أنزله إلا اتباع الهوى الذي يضل عن سبيله، وليس وراءَ حكمِه إلا حكم الجاهلية، وكلُ هذه الآراءِ والمعقولاتِ المخالفة لما جاء به الرسول @، هي مِن قضايا الهوى وأحكام الجاهلية، وإن سماها أربابها بالقواطع العقلية، والبراهين اليقينة، كتسمية المشركين أوثانهم وأصنامهم آلهة، وتسمية المنافقين السعي في الأرض بالفساد، وصد القلوب عن الإيمان، إصلاحاً وإحسانا وتوفيقاً»[1].

كما دل قوله – تعالى –: ا لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾، **على اختلاف شرائعِ الأنبياء، وأن الله جعلَ لخاتِم النبيين وأمتِه شريعةً غيرَ شريعةِ إخوانه الأنبياء مع أممهم، فيما يختص بالفروع والأحكام العملية، وأما أصل الدين الذي هو توحيد الله، وإسلام الوجه له بالإخلاص، فهذا قد اتفقت عليه جميع الرسل.**

قال ابن كثير: «هذا إخبار عن الأمم المختلفة الأديان باعتبار ما بعث الله به رسُله الكرام مِن الشرائعِ المختلفةِ في الأحكام، المتفقةِ في التوحيد، كما ثبت في (صحيح البخاري) عن أبي هريرة أن رسول الله @ قال: «نحن معاشر

(1) الصواعق المرسلة لابن القيم (3/ 1046).

الأنبياء إخوة، لعَلات ديننا واحد»[1] يعنى بذلك التوحيد الذي بَعث الله به كلَّ رسول أرسله، وضَمَّنه كلَّ كتابٍ أنزله كما قال – تعالى –: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ **[سورة الأنبياء: الآية ٢٥]، أما الشرائع فمختلفة في الأوامر والنواهي[2].**

وسيأتي في الفصل الرابع معنى الشريعة لغةً وتفسيراً، أمَّا المنهاج فإن أصله الطريق البَيِّن الواضح المستقيم، يقال طريقٌ نَهْجٌ، ومنهج، وطرق نَهْجَةٌ، وقد نهج الأمر وأنهج، لغتان: إذا وضح [3].

وهل الشرعة والمنهاج بمعنى، أو مختلفان؟

قيل: الشرعةُ ابتداءُ الطريق، والمنهاجُ الطريقُ المستمر، قاله المُبَرِّد، وقيل: الشرعة الطريق واضحاً كان أو غير واضح، والمنهاج الطريق الواضح فقط، فالأول أعم، قاله ابن الأنباري[4].

قال أبو جعفر النحاس: «ومِن أحسن ما قيل فيه: أن الشريعة ما ظهر من الدين مما يؤخذ بالسمع نحو الصلاة والزكاة وما أشبههما، ومنه أشرعت باباً إلى الطريق، والمنهاج الطريقُ الواضحُ البَيِّن المستقيم فَجُعلَ شريعةً وطريقاً بيناً، أي

---

(1) صحيح البخارى مع الفتح (477/6، 478) برقم (3442 و 3443)، ولفظه "والأنبياء أولاد علات"، والرواية الأخرى " والأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد " وأخرجه مسلم (1837/4) رقم (2365)، قال ابن حجر في الفتح (489/6): والعَلات بفتح المهملة: الضرائر، وأولاد العلات الإخوة من الأب، وأمهاتهم شتى.. ومعنى الحديث أن أصل دينهم واحدَ – وهو التوحيد – وإن اختلفت فروع الشرائع.

(2) تفسير ابن كثير (1187/3).

(3) تهذيب اللغة (62/6)، ومقاييس اللغة (361/5)، واللسان (4554/8) مادة " نهج ".

(4) الدر المصون للسمين الحلبي (292/4).

برهاناً واضحاً[1]».

وأما الآية الثالثة التي ورد فيها النهي الصريح عن اتباع الأهواء فهي قوله – تعالى –: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾، **فهذه الآية خطابٌ عامٌ لأهلِ الكتابِ من اليهود والنصارى، ونهيٌ لهم عن الغلو في دينهم، وتجاوزِ الحد في اتباع الحق، ثم عَطَفَ على النهي عن الغلو قولهَ – تعالى –:** ا وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ ﴾، **وهو نَهيٌ لأهل الكتاب مِن اليهود والنصارى «عن متابعة تعاليم الغُلاة مِن أحبارهم ورهبانهم الذين أساؤوا فَهْمَ الشريعةِ عن هوىً منهم مخالفٍ للدليل، فلذلك سُمِّي تغاليهم أهواء؛ لأنها كذلك في نفس الأمر، وإن كان المخاطبون لا يعرفون أنها أهواء فضلّوا ودعوا إلى ضلالتهم فأضلوا كثيراً» [2].**

ويَرى أبو جعفر الطبري أن الآية خطاب مِن الله لنبيه محمد @ للرد على غلاة النصارى حين تجاوزوا الحق إلى الباطل في أمر المسيح... وتعظيمهم له حتى أخرجوه عن وصف النبوة إلى مقام الإلهية، فقالوا فيه: (هو الله) أو (هو ابنه) وأمرَهم أن يقولوا: (هو عبد الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه)، ونهاهم أن يتبعوا أهواء اليهود الذين قد ضلوا من قبلهم عن سبيل الهدى في القول في عيسى عليه السلام، وتَبَهَّتوا أمَّه كما بَهتُوهَا بالفرية، وهي صِدِّيقة[3].

لأن اليهود اتبعوا أهواءهم المردية، وآراءهم الضالة، وخرجوا عن طريق

(1) إعراب القرآن للنحاس (24/2).

(2) التحرير والتنوير لابن عاشور (290/6).

(3) ينظر: تفسير الطبري (487/10) بتصرف.

الاستقامة والاعتدال إلى طريق الغوايةِ والضلالِ، ومِن أجل ذلك وصفهم الله – تعالى – في هذه الآية «بثلاث درجات في الضلال؛ فبَيّن أنهم كانوا ضالين من قبل، ثم ذكر أنهم كانوا مضلين لغيرهم، ثم ذكر أنهم استمروا على تلك الحالة حتى إنهم الآن ضالون كما كانوا، ولا نجد حالة أقرب إلى البعد مِن الله والقربِ مِن عقاب الله – تعالى – من هذه الحالة» [1].

λ!!;

(1) تفسير الرازي (63/12).

المبحث الثاني: النهي الوارد في سورة الأنعام

سورة الأنعام من السور المكية ورد النهي الصريح فيها عن اتباع أهواءِ المشركين في موضعين، في وسطها وفي آخرها، في سياق محاجةِ المشركين، وإبطالِ ما هم عليه من عبادة غير الله – تعالى –.

- **الموضع الأول:**

في قوله – جل ذكره–: ﴿ قُلۡ إِنِّي نُهِيتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهۡوَآءَكُمۡ قَدۡ ضَلَلۡتُ إِذٗا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ ٥٦ قُلۡ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبۡتُم بِهِۦۚ مَا عِندِي مَا تَسۡتَعۡجِلُونَ بِهِۦٓۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ ٥٧ قُل لَّوۡ أَنَّ عِندِي مَا تَسۡتَعۡجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۗ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ ٥٨ ﴾.

افتتحت هذه الآيات بأمر الله – تعالى – لرسوله @ بالنهي عن عبادة غير الله، والنهي عن اتباع أهواء المشركين، ونلحظ أن الأمر بقوله: ا قُلۡ ﴾ أُعيد أربعَ مرات، وهذا يدل على أمور:

منها أن القرآن العظيم كلام الله، ووحيٌ أوحاه الله إلى رسوله @ ليبلغه للناس كما في قوله – تعالى –: ا يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ ﴾ **[سورة المائدة: الآية ٦٧]، وقوله – جل ذكره –:** ا مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ ﴾ **[سورة المائدة: الآية ٩٩].**

ومنها أن الفعل ا قُلۡ ﴾ أعيد بدون عطف، وذلك للإصغاء وجذب السامع، لأنه وقع على طريقة المحاورة لبيان الحق، وإظهار الحجة.

ومنها زيادة في الاهتمام بالاستئناف والاستقلال؛ ليكون هذا النفي شاملاً

للاتباع في عبادة الأصنام، وفي غيرها من ضلالات المشركين.

ومنها إثبات صدق الرسول @، لأنه مُؤَيد من عند الله بهذا القرآن العظيم الذي أوحاه الله إليه.

ومنها قطع المحاولات التي يسعى إليها المشركون في إرجاع الرسول @ عن دعوته إلى الإسلام، وتشكيكه في وحيه(1).

فهؤلاء المشركون بَنَوا عبادتهم على الرأي والهوى الذي اتباعه أعظمُ الضلال، فمن سلك سبيلهم في شيء منه، فقد وقع في ضلال لا يقاس بغيره.

قال أبو جعفر الطبرى: «يقول – تعالى ذكره – لنبيّه محمدٍ @: قل – يا محمد – لهؤلاء المشركين بربهم مِن قومك، العادلين به الأوثان والأنداد، الذين يدعونك إلى موافقتهم على دينهم وعبادة الأوثان: إن الله نهاني أن أعبد الذين تدعون من دونه، فلن أتبعكم على ما تدعونني إليه من ذلك، ولا أوافقكم عليه، ولا أعطيكم محبتكم وهواكم فيه. وإن فعلت ذلك فقد تركت محجة الحق، وسلكت على غير الهدى، فصرت ضالاً مثلكم على غير استقامة»(2).

- **إشكال وجوابه:**

رُبَّ قائل يقول: إن النهي عن اتباع أهواءِ المشركين الواردَ في هذه السور وغيرها مما سيأتي بيانه، وُجَّه للنبى @، فهل يُتصور فعلُ ذلك من النبى @، أو فعلُ ما دونه، وهو قد حقق كمال التوحيد، وكمال الاجتناب عن اتباع أهواء المشركين؟ فكيف خُوطب به؟

والجواب عليه أن يقال: إن الله – تعالى – قد أخبر في كتابه أنه مؤيدٌ

---

(1) التحرير والتنوير (7/262/264) ملخصا.

(2) تضبير الطبري (11/396 – 397).

رسولَه @ ومثبتُه وناصرُه على الحق الذي أُرسل به فقال – سبحانه –: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلاً ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ ﴾ [سورة الإسراء].

قال ابن كثير: «يخبر الله – تعالى – عن تأييده رسوله – صلوات الله عليه وسلامه – وتثبيته، وعصمته وسلامته من شر الأشرار وكيد الفجار، وأنه – تعالى – هو المتولي أمره ونصره، وأنه لا يَكِله إلى أحدٍ من خلقه، بل هو وَلِيُّه وحافِظُه وناصره ومؤيده ومُظْفِره، ومظهرٌ دينَه على مَن عاداه وخالفه وناوأه، في مشارق الأرض ومغاربها» (1).

ولا ريب أن النبى @ على الحق المبين الذي تقوم عليه البراهين والأدلة القاطعة من توحيده لربه، وإخلاصه في العمل له وجهاده ودعوته، كما قال الله – تعالى – له: ﴿ قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى ﴾، صَدَّق بذلك المؤمنون، وكَذَّب به الكافرون. كما أن النبي @ معصوم من الوقوع في اتباع أهواء الكافرين، فلا يُتصور أن يقع منه ذلك، وهو المشَرِّع لأمته، وكل ما جاء من هذا الباب في القرآن العظيم فإنما هو تذكير وإرشاد، لا يَقدح في العصمة، ولا ينافي الرسالة. وقد يُحمل المرادُ من هذا النهي أن يكون لمن يتصور منه وقوع المنهي عنه من أمته؛ لأن الخطاب يَرِدُ للنبي @ – أحياناً – ويكون المراد أمته.

والتصريح بلفظ الأهواء في قوله: ﴿ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ﴾ «تأكيدٌ

(1) تفسير ابن كثير (2113/5).

لقطع أطماعهم، وإشارةٌ إلى الموجب للنهي، وعلةُ الامتناع عن متابعتهم، واستجهالٌ لهم، وبيانٌ لمبدأ ضلالهم، وأن ما هم عليه هَوىً وليس بهدى، وتنبيه لمن تحرى الحق على أن يتبع الحجة، ولا يقلد» (1)، **ودليل «على أنهم في دينهم تابعون للهوى نابذون لدليل العقل، مستنكفون عن قبول الحق، وفي هذا تجهيل لهم في إقامة دينهم على غير أصل متين»**(2).

«وتنصيصٌ على أنهم فيما هم فيه من عبادة غير الله تابعون لأهواءٍ باطلة وليسوا على شيء مما ينطلق عليه الدين أصلا، وإشعارٌ بما يوجب النهيَ والانتهاء عن هذا الضلال المبين» (3).

- **الموضع الثاني:**

في قوله – تعالى –: ﴿ قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١٥٠ ﴾.

فقوله – تعالى–: ﴿ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ **نهيٌ صريحٌ عن اتباع أهواء المشركين الذين كذَّبوا بآيات الله بحججها الظاهرة وأدلتها القاطعة، المُصِرَّين على تقاليدهم الباطلة، وفي ذلك أبلغُ بيانٍ على أنهم أصحابُ هَوىً وتكبرٍ وعنادٍ، لا أصحابَ علمٍ وحق.**

قال أبو جعفر الطبري: «ولا تتابعهم على ما هم عليه من التكذيب، بوحي الله وتنزيله، في تحريم ما حرم وتحليل ما أحل لهم، ولكن اتبع ما أُوحي

---

(1) تفسير البيضاوي (ص: 177).

(2) التحرير والتنوير لابن عاشور (262/7).

(3) روح المعاني للألوسي (7 / 168).

إليك من كتاب ربك الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه»[1].

وهذا النهيُ عن اتباع الأهواء جاء في سياق الظن الذي اتبعه المشركون في التحليل والتحريم الذي هو محل الخطأ، ومكان الجهل، فَهُم ليسوا على شيء في ذلك، من دليل صحيح، ولا علم نافع، ولهذا أُمِرَ النبى @ أن يقول لمن حَرَّم ما أحل الله، ونسبَ ذلك إلى الله: أحَضِرُوا شهداءكم الذين يشهدون أن الله حَرَّم هذا، فإذا قيل لهم هذا الكلام، فَهُم بين أمرين:

إما: أن لا يُحضِروا أحداً يشهد بهذا، فتكون دعواهم إذاً باطلة، خالية من الشهود والبرهان.

وإما: أن يُحضِروا أحداً يشهد لهم بذلك، ولا يمكن أن يشهد بهذا إلا كل أفاك أثيم غيرِ مقبول الشهادة، وليس هذا مِن الأمور التي يصح أن يشهد بها العدول، ولهذا قال الله – تعالى – ناهياً نبيّه وأتْبَاعَه عن هذه الشهادة–: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَـٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٠﴾ ﴾، أي: يُسَوون به غيرَه من الأنداد والأوثان.

فإذا كانوا كافرين باليوم الآخر غيرَ موحدين لله، كانت أهواؤهم مناسبةً لعقيدتهم، وكانت دائرةً بين الشرك والتكذيب بالحق، فحريٌ بهوىً هذا شأنه، أن يَنهَى الله خيارَ خلقه عن اتباعه، وعن الشهادة مع أربابه، وعُلم حينئذ أن تحريمهم لما أحل الله صادرٌ عن تلك الأهواءِ المضِلَّة[2]. وقد ذكر الله – جل

(1) تفسير الطبري (214/12).

(2) تفسير السعدي (498/2).

وعز – في الآية أنهم جمعوا عدداً من الصفات القبيحة:

أنهم كَذَّبوا بآيات الله على مالها من الظهور والوضوح.

أنهم كفروا بالآخرة، وأنكروا البعث والنشور.

أنهم عدلوا بربهم غيره، فجعلوا له شركاء.

وهذه الصفات عُطف بعضها على بعض، وهو من عطف تغاير الصفات والموصوف واحد[1].

وقوله – تعالى –: ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾.

«من وضع الظاهر موضع المضمر؛ للدلالة على أن مَن كَذَّب بآيات الله، وعدل به غيره فهو متبع للهوى لا غير؛ لأنه لو اتبع الدليل لم يكن إلا مصدقاً بالآيات موحداً لله تعالى»[2].

وهذا الإظهار بهذا الوصف قُصِد به التشهيرُ بحالهم، والتحذيرُ من أفعالهم، والتأكيدُ على اجتناب اتباع أهوائهم.

λ!!;

(1) ينظر: البحر المحيط (250/4).

(2) الكشاف للزمخشري (60/2).

المبحث الثالث: النهي الوارد في سورة الشورى

سورة الشورى من السور المكية التي أمر الله فيها بالاجتماع على دين الإسلام، ونَهى عن التفرق، وحذر من سلوك طريق المشركين، الذين لم يتفرقوا حتى أنزل الله عليهم الكتابَ الموجبَ للاجتماع فقال– سبحانه–: ﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِىٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِىٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى لَّقُضِىَ بَيۡنَهُمۡۚ ﴾ [سورة الشورى].

قال ابن القيم: «فأخبر الله – تعالى – أنه شرع لنا دينه الذي وَصَىَّ به نوحاً والنبيين من بعده، وهو دين واحد ونهانا عن التفرق فيه، ثم أخبرنا أنه ما تفرق مَن قبلنا في الدين إلا بعد العلم الموجب للإثبات وعدم التفرق، وأن الحاملَ على ذلك التفرق البغيُ مِن بعضهم على بعض، وإرادةُ كلِّ طائفةٍ أن يكون العلو والظهور لها ولقولها دون غيرها»[1].

وبعد هذا التأكيد على الاجتماع، والتحذير من الافتراق توجه الخطاب للنبي @ بالأمر بالدعوة إلى الدين، والعمل به، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، وهذا هو سببُ الاجتماع والألفة، وتركُ العمل به سببٌ للفرقة والخلاف، «ونتيجة الجماعة: رحمة الله، ورضوانه، وصلواته، وسعادة الدنيا والآخرة، وبياض الوجوه، ونتيجة الفرقة: عذاب الله، ولعنته، وسواد الوجوه، وبراءة الرسول

(1) إغاثة اللهفان لابن القيم (231/2، 232).

منهم»[1].

قال – جل ذكره –: ﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ ﴾ **[سورة الشورى: الآية ١٥]**.

ففي هذه الآية ورد النهي الصريح عن اتباع أهواء المشركين الزائغين عن دين الله في قوله: ﴿ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ ﴾ **والضمير عائد إلى كفار قريش فيما يَهْوَوْنَه من أن يُعظِّم الرسول آلهتهم**[2].

قال أبو جعفر الطبرى: «ولا تَتَّبع يا محمدُ أهواءَ الذين شَكُّوا في الحق الذي شَرَعه الله لكم، من الذين أُورثوا الكتابَ مِن بعدِ القرونِ الماضيةِ قبلَهم، فتشُكَّ فيه كالذي شكُّوا فيه»[3].

وقال ابن القيم: «أمره – سبحانه – أن يدعو إلى دينه وكتابه، وأن يستقيم في نفسه، كما أمره، وأن لا يتبع هوى أحدٍ من الفِرق، وأن يؤمن بالحق جميعه، لا يؤمن ببعضه دون بعض، وأن يعدل بين أرباب المقالات والديانات. وأنت إذا تأملت هذه الآية، وجدت أهلَ الكلام الباطل وأهل الأهواء والبدع من جميع الطوائف أبخسَ الناس منها حظا وأقلَّهم نصيبا، ووجدت حزبَ الله ورسوله @ وأنصارَ سنته هم أحقَّ بها وأهلها، وهم في هذه المسألة وغيرها من المسائل أسعد بالحق من جميع الطوائف»[4].

وإذا تأملت كلَّ آيات النهي الصريح وغيرِ الصريح عن اتباع أهواء الكافرين في القرآن العظيم، وجدت أن الله لم يقل «ولا تتبع دينهم»؛ لأن

(1) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (17/1).

(2) المحرر الوجيز لابن عطية (154/13).

(3) تفسير الطبري (17/25).

(4) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: 95).

حقيقة دينهم الذي شرعه الله لهم هو دين الرسل كلِّهم، ولكنهم لم يتبعوه، بل اتبعوا أهواءهم، واتخذوا دينهم لهواً ولعباً» (1).

ومن هذا الباب قول الله – سبحانه –: ﴿ وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴾ **[سورة البقرة: الآية ١٢٠]**.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فانظر كيف قال في الخبر "ملتهم" وفي النهي "أهواءهم"؛ لأن القوم لا يرضون إلا باتباع الملة مطلقاً، والزجر وقع عن اتباع أهوائهم في قليل أو كثير، ومن المعلوم أن متابعتهم في بعض ما هم عليه من الدين: نوع متابعة لهم في بعض ما يَهْوَوْنه أو مظنة لمتابعتهم فيما يَهْوَوْنه» (2).

وفي هذه الآية: «تهديد ووعيد شديد للأمة عن اتباع طرائق اليهود والنصارى بعد ما علموا من القرآن والسنة – عياذاً بالله من ذلك – فإن الخطاب مع الرسول والأمر لأمته» (3).

λ!!;

(1) تفسير السعدى (602/6).

(2) اقتضاء الصراط المستقيم (ص: 15).

(3) تفسير ابن كثير (163/1).

المبحث الرابع: النهي الوارد في سورة الجاثية

سورة الجاثية نزلت في مكة، وذكر الله في هذه السورة التأكيدَ على الاستمساك بالشريعة، واتباعِ ما جاء فيها، والنهي الصريح عما يخالفها من اتباع أهواء الذين لا يعلمون، فقال – جل ذكره –: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

وفي قوله: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ ﴾ **تنبيه إلى علو شريعة محمد @ بعد فترة من الرسل، وأنها في رتبة أعلى ممن سبقها من الشرائع في التمكن والثبات والشمول.**

والخطاب في هذه الآية متوجه إلى النبى @ ليُشَرِّعَ لأمته، لأن من المعلوم أنه @ متبعٌ ما أُوحِي إليه مِن ربه، كما قال – تعالى–: ﴿ وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ **[سورة الأحزاب: الآية 2].**

والمراد من ذلك تشريعُ الأمر والنهي للأمة، ولكن خُوطب به النبي @، تعظيما للأمر، ولأنه منزل عليه(1).

والمعنى: «اتبع شريعتك الثابتةَ بالدلائل والحجج، ولا تتبع ما لا حجة عليه مِن أهواء الجهال، ودينِهِم المبني على هَوى وبدعة»(2).

وأُمْرُ أمتك بأن يتبعوا ما جئتهم به من الحق والهدى «وقد بلغت هذه الجملة، وهى قوله – تعالى –: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ﴾ **من الإيجاز مبلغاً عظيما، إذ أفادت أن شريعةَ الإسلام أفضلُ مِن شريعة موسى، وأنها شريعةٌ عظيمة، وأن الرسول @ متمكن منها لا يُزعزعه شيء عن الدأب**

(1) ينظر تفسير القرطبى (162/2)، وأضواء البيان (195/3).
(2) الكشاف للزمخشرى (511/3).

في بيانها، والدعوةِ إليها، ولذلك فَرَّعَ عليها أمره باتباعها بقوله: ﴿ فَٱتَّبِعۡهَا ﴾ أي دُم على اتباعها؛ فالأمر لطلب الدوام»[1].

وهذا نظير قوله – تعالى–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [سورة النساء: الآية ١٣٦]، والمعنى: طلب الثباتِ والبقاءِ على الإيمان، والدوام عليه حتى الممات.

واتباع الشريعة لا يكون اتباعاً كاملاً إلا بنبذ أهواءِ الذين لا يعلمون «الذين تكون أهواؤهم غيرَ تابعةٍ للعلم، ولا ماشيةٍ خلفه، وهم كل مَن خالف شريعة الرسول @، وهواه، وإرادته فإنه مِن أهواءِ الذين لا يعلمون»[2].

قال ابن القيم: «قَسَّمَ الأمر بين الشريعة التي جعله هو سبحانه عليها، وأوحى إليه العملَ بها، وأمرَ الأمة بها، وبَيْن اتباع أهواءِ الذين لا يعلمون؛ فأمر بالأول، ونهى عن الثاني» [3].

وقال أيضا: «فالشريعة التي جعله ربه عليها تتضمن ما أمره به، ورضيه له، وكل عملٍ وحبٍّ وذوقٍ وَوجْدٍ وحالٍ لا تشهد له هذه الشريعة التي جعله عليها فباطل وضلال، وهو من أهواء الذين لا يعلمون، فليس لأحد أن يتبع ما يحبه، فيأمرَ به، ويتخذَه دينا، وينهَى عما يبغضه، ويذمه إلا بهدى من الله، وهو شريعته التي جَعَلَ عليها رسولَه @، وأمره والمؤمنين باتباعها، ولهذا كان السلف يُسمُّون كلَّ من خرج عن الشريعة في شيء في الدين من أهل الأهواء، ويجعلون أهل البدع هم أهل الأهواء، فيذمونهم بذلك، ويحذرون عنهم، ولو ظهر عنهم

(1) التحرير والتنوير (348/25).
(2) تفسير السعدي (25/7).
(3) إعلام الموقعين لابن القيم (89/2).

ما ظهر من العلم، والعبادة، والزهد، والفقر، والأحوال، والخوارق»[1].

والذين لا يعلمون ليس عندهم إلا الأهواءُ والضلالاتُ، والاعتقاداتُ الزائفةُ التابعةُ للشهوات، وهم المشركون الذين عناهم الله في آية الجاثية، وأهواؤهم هي ما يدينون به من الشرك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد دخل في الذين لا يعلمون كلُّ مَن خالف شريعته. وأهواؤهم هي ما يهوونه، وما عليه المشركون من هديهم الظاهر، الذي هو من موجبات دينهم الباطل، وتوابع ذلك فهم يَهْوَونه. وموافقتهم فيه اتباعٌ لما يَهْوَونه. ولهذا يفرح الكافرون بموافقة المسلمين في بعض أمورهم، ويُسرون به، ويودون أن لو بذلوا مالاً عظيماً ليحصل ذلك. ولو فرض أن ليس الفعل من اتباع أهوائهم، فلا ريب أن مخالفتهم في ذلك حسمٌ لمادة متابعتهم في أهوائهم، وأعونُ على حصول مرضاةِ الله في تركها، وأن موافقتهم في ذلك قد تكون ذريعة إلى موافقتهم في غيره»[2].

ثم علل النهي عن اتباع أهواءِ الذين لا يعلمون بقوله – سبحانه–: ﴿ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُواْ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾، وهذا التعليل "يتضمن الأمرَ باتباع شريعةِ الله، فإن كونهم لا يغنون عنه مِن الله شيئا يستلزم أن في مخالفة ما أمر الله من اتباع شريعته ما يوقع في غضب الله وعقابه، فلا يُغني عنه اتباعُ أهوائهم مِن عقابه.

وتعليل آخر، وهو قوله – سبحانه –: ﴿ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ أي: «إنهم ظالمون، وأنت لست مِن الظالمين في شيء، فلا

(1) الكلام على مسألة السماع لابن القيم (ص: 281).

(2) اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: 14).

يجوز أن تتبعهم في شيء، وإنما يتبعهم مَن هم أولياؤهم، وذيل ذلك بقوله: ﴿ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ وهو يفيد أن النبي @ الله وليه؛ لأن النبي @ أولُ المتقين»[1].

λ!!;

(1) التحرير والتنوير لابن عاشور (349/25)، وانظر حاشية زاده على البيضاوى (531/7).

الفصل الرابع: الشريعة وبيان خصائصها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الشريعة لغةً واصطلاحاً

تعريف الشريعة لغةً: الشَّرعة والشريعة في كلام العرب بمعنى واحد. مشرعة الماء وهي مورد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها، ويستقون[1].

والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء متصلا غيرَ منقطع، ويكون ظاهراً للأعين لا يستقى بكلفة، وقد ذكر الرازي أن لفظ (الشرعة) في اشتقاقه وجهان:

الأول: معنى شَرَعَ: بيَّن، وأوضحَ، والثاني: شرعَ مأخوذٌ مِن الشروع في الشيء وهو الدخول فيه[2].

والذي يظهر مما سبق أن لفظ (الشريعة) يُطلق في الأصل ويراد به معنى واحد وهو: (مورد الشاربة)، والطريقُ إليها يُسمَّى الشرع، وهو «مصدر، ثم جُعلَ اسماً للطريق النهج، ثم استعير ذلك للطريقة الإلهية من الدين»[3].

تعريف الشريعة اصطلاحاً: الشريعة: هي ما شرعه الله لعبادهِ مِن الدين، وأمرهم به مِن الفرائض وأعمال البر، قال الله – تعالى–: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ **[سورة الجاثية، الآية: ١٨].**

(1) تهذيب اللغة (424/1)، والصحاح (1236/3)، واللسان (2238/4) مادة "شرع".
(2) تفسير الرازي (12/12).
(3) تاج العروس (259/21) مادة " شرع "، وتفسير الرازي (12/12).

أخرج الطبري بسنده عن ابن عباس ﴿ ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا ﴾ قال: يقول: على هدي من الأمر وبَيْنةٍ[1].

وأخرج الطبري بسنده – أيضاً– عن قتادة، قوله: ﴿ ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا ﴾: والشريعة الفرائض والحدود والأمر والنهي[2].

وقال الفراء (على شريعة): على دين، وملة، ومنهاج، كل ذلك يقال[3].

وهذه الأقوال في معنى (الشريعة) تفسير بالمثال والنظير؛ لأن الفرائضَ والحدودَ، والأمرَ، والنهيَ، على قول قتادة هي من الدين. والله – تعالى– قد أمر بإقامة الدين في قوله – سبحانه–: ﴿ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ ﴾ [سورة الشورى: الآية ١٣].

وحاصل القول أن الشَّرعَ جُعل اسماً للطريق، النهج المستقيم، ومعنى شرعَ في عُرف الشرع: أوضح، وَبَيَّن، وعَرّف، وسَنّ، أي أن الله قد أوضح لعباده الدين، وبَيَّن لهم مسالك ما كلفهم به، ومن ذلك قوله – سبحانه–: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ ﴾ [سورة الشورى: الآية ١٣]، وكلُ ذلك فيه معنى الابتداء. قال ابن كثير: «الشرعة والشريعة ما تبدأ فيه إلى الشيء، ومنه يقال: شَرع في كذا: أي ابتدأ فيه»[4].

وتسمية الدين شريعة، تشبيه بشريعة الماء، ووجه ذلك، ما يكون من المنافع والحياة، فكما أن في الماء حياةً حسيةً لكل شيء، فكذلك هذه الشريعة التي هي الدين، فيها حياةٌ للقلوب والأرواح، وشفاءٌ للنفوس، وطهارةٌ

(1) تفسير الطبري (85/21)، وانظر الدر المنثور (296/13).
(2) تفسير الطبري (85/21)، وانظر الدر المنثور (297/13).
(3) معاني القرآن للفراء (46/3).
(4) تفسير القرآن العظيم (66/2).

لها[1].

والعرب تُشَبِّه بالماء وأحواله كثيراً كقولهم: (يُصْدِر ويُورد)، وقولهم: (تساجل القوم)، أصله من السَّجل، وهو الدلو.

وقال قيس بن الخَطِيم:

إذا ما اصطَبَحْتُ أَرْبَعاً خطَّ مِئْزَري[2]

وأَتْبَعْتُ دَلْوي في السخاء رِشاءها

فذكر الدلوَ والرِشاء[3].

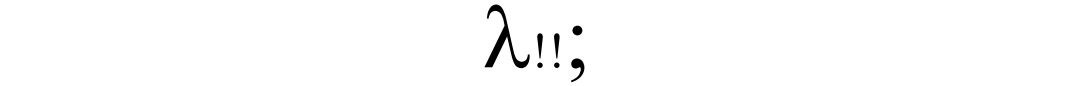

(1) ينظر المفردات في غريب القرآن (ص: 258) مادة "شرع"، والتحرير والتنوير (223/6)، (348/25).

(2) البيت في ديوانه (ص: 42).

(3) ينظر: التحرير والتنوير (141/5) ملخصاً.

المبحث الثاني: خصائص شريعة الإسلام

وبعد هذا العرض والسياق للآيات التي ورد فيها النهي الصريح عن اتباع الأهواء، فإن الاتباع الحق يكون لشريعة الله– تعالى – التي شرعها لعباده على لسان رسوله @؛ لأنها الشريعة الخاتمة التي أكملها الله وأتمها ورضيها لعباده ولأنها امتازت بخصائص ميزتها عن غيرها من الشرائع السابقة فمن هذه الخصائص:

- أولاً: عالمية الشريعة:

فهي شريعة الرحمة والهداية للعالمين، ومنهاجٌ للبشر أجمعين، والإسلام رسالةٌ عامة للناس جميعاً، وهذا قد جاء مبيناً في كتاب الله، فمن ذلك قوله – سبحانه –: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [سورة سبأ: الآية ٢٨]، وقوله – جل ذكره –: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٥٨]، وقوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة الأنبياء: الآية ١٠٧] فأحكامها وتشريعاتها ليست لجنسٍ خاصٍ مِن البشر، أو لفئة معينةٍ مِن الناس، بل لكافة الجنس البشري، فمن استجابَ لها كان له الثواب، ومَن خالَفها كان له العقاب.

وفي الصحيحين[1] من حديث جابر بن عبد الله أن النبي @ قال: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة».

- ثانياً: الوسطية والشمول:

وذلك أن شريعة الإسلام جاءت كاملة لكل شؤون الحياة، وجعل الله

(1) البخارى (335) ومسلم (521).

أهلها أهلَ توسطٍ واعتدال في أمور الاعتقاد والعبادات والمعاملات والأخلاق والسلوك كل ذلك جاء في أسس واضحة، وقواعدَ محكمة وتشريعاتٍ خالدة، تجمع ولا تفرق، وتؤلف ولا تبدد، وتبني ولا تهدم؛ لأنها تنْزيل من حكيم حميد، وقد أبان الله – تعالى – عن وسطيةِ هذه الشريعة وشموليتِها، وعُمقِ مبادئها وأنظمتِها، بأبلغ بيان وأوضح برهان، في قوله – جل ذكره –: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ **[سورة البقرة: الآية ١٤٣].**

قال أبو جعفر الطبرى: «وأرى أن الله – تعالى ذكره – إنما وصفهم بأنهم وسط؛ لتوسطهم في الدين، فلا هم أهلُ غلو فيه، غلوَّ النصارى الذين غلوا بالترهب، وقِيلهم في عيسى ما قالوا فيه، ولا هم أهلُ تقصير فيه، تقصيرَ اليهود الذين بدَّلوا كتاب الله، وقتلوا أنبياءهم، وكذبوا على ربهم، وكفروا به؛ ولكنهم أهل توسط واعتدال فيه. فوصفهم الله بذلك، إذ كان أحبَّ الأمور إلى الله أوسطُها»[1].

ومن شمولية هذه الشريعة ما جاء في قول الله – تعالى –: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ **[سورة النحل: الآية ٨٩]، وقوله – سبحانه –** ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ **[سورة الأنعام: الآية ٣٨].**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومحمد @لم يكن في نبوته محتاجاً إلى غيره، فلم تحتج شريعته إلى نبي سابق، ولا إلى لاحق بخلافِ غيره. وكان الأمم قبلنا محتاجين إلى محدثين بخلاف أمة محمد @ فإن الله أغناهم به، فلم يحتاجوا معه إلى نبي، ولا إلى محدث، بل جَمعَ له مِن الفضائل والمعارف

(1) تفسير الطبرى (142/3).

والأعمال الصالحة ما فَرقه في غيره من الأنبياء، فكان ما فضله الله به ما أنزل إليه، وأرسله إليه»[1].

فاختار الله هذه الشريعة لهذه الأمة على علم، واختار نبيها على علم؛ ليكون رسولاً لهذه الأمة، قال –تعالى–: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [سورة النساء: الآية ١٦٦] فدل ذلك على أنه رسول جاء بالكمال والتمام، وجعل الحياة كلَّها عبادةً لله – تعالى –فأقامت هذه الشريعة التوازنَ والوسطيةَ، والتلاؤمَ والشموليةَ في هذه الأمة، ونقلت أعمالِ العاداتِ إلى مرتبةِ العبادات إذا صحت النية، وتوجه القصد فيها لله، كما في قوله – سبحانه–: ﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [سورة الأنعام: الآيتان ١٦٢–١٦٣].

- ثالثاً: الثبات والأصالة والخلود في تشريعاتها:

فمن أميز خصائص شريعة الإسلام أنها تتصف بالأصالة الباقيةِ والخلودِ إلى يوم القيامة في نصوصها وتشريعاتها وأحكامِها دونَ أن يتطرق إليها تحريفٌ أو تبديلٌ، أو تغييرٌ أو تحويلٌ، على مَرِّ الدهور، وتعاقبِ الأجيال؛ لأن الله قد تكفل لها بالحفظ والدوام قال – سبحانه –: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [سورة الحجر: الآية ٩].

والسنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع، وهي المبينة للقرآن الكريم كما قال تعالى–: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [سورة النحل: الآية ٤٤]، وقد بذل العلماء والأئمة الحفاظ جهوداً كبيرة في

(1) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية (ص: 194).

خدمة السنة وبيان صحيحها من ضعيفها، ودونوا ذلك في كتبٍ على مر الزمان وتعاقب الأعوام.

- **رابعاً: التيسير ورفع الحرج:**

جعل الله أوامرَ هذه الشريعة مبنيةً على اليسر، ورفع الحرج عن العباد، فشرع لهم من الأحكام والأوامر ما فيه اليُسر عليهم، والسهولةُ لهم في أدائها، ولم يكن ثمة تشديدٌ أو تضيق على أحد من العِباد، بل كلفهم ما في وسعهم، وشرع لهم ما في حدودِ طاقتهم، ولم يَجعل عليهم في تلك الأحكام والأوامر مِن حرجٍ أو ضيقٍ أو مشقةٍ، وإنما خَفَّها بالرحمة والتطهير، وإتمام النعمة «وإذا حصلت بعض العوارض الموجبةِ لثقله سَهَّلَه تسهيلا آخر، إما بإسقاطه، أو تخفيفه بأنواع التخفيفات» (1).

ومِن يُسر هذه الشريعة أن الله لم يُحَمِّل أهلها من الأعباء والمشاق ما حمله غيرهم من سائر الأمم، وقد بيّن الله ذلك في تنزيله، وآي كتابه، فقال – جل وعز–: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ **[سورة البقرة: الآية ١٨٥]، وقال – سبحانه–:** ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ﴾ **[سورة الطلاق: الآية ٧]، وقال – تعالى–:** ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ **[سورة المائدة: الآية ٦]، وقال – جل شأنه–:** ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ **[سورة الحج: الآية ٧٨]**.

فهذه الأدلة تؤكد تأكيداً جازماً رحمةَ الله بعباده، وأن الإسلام في تشريعاته السمحة، لا يكلف الإنسان فوق طاقته، ولا يُحَمله من التكاليف ما لا

(1) تفسير السعدى (223/1).

يطيق؛ لئلا يكون لهذا الإنسان عذرٌ أو حجةٌ في التخلي عن أمرٍ شرعي، أو ارتكاب محظور ديني.

- خامساً: رعاية مصالح العباد:

فمقاصد التشريع في الإسلام فيها رعايةٌ لمصالح العباد؛ لأنها صادرة من حكيمٍ عليم بأحوالهم وما يصلحهم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك: الآية١٤]، وكل حكمٍ من أحكام الشريعةِ فيه مقصد شرعي للناس يُقَوِّم حياتهم، ويحفظ مصالحهم، ويحمي أخلاقهم؛ ولذلك جاءت الشريعة بحفظ ورعاية الدين والنفس والعقل والعرض والمال، وإذا لم يكن ثمة رعايةٌ لهذه لمصالح والضرورات، عَمَّت الفوضى بين الناس، وساد الفساد في الأرض، فجاءت هذه الشريعة على أقوم منهاج، وأحسن تشريع: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [سورة المائدة: الآية٥٠].

كما أن شريعة الإسلام لا تَفْصِلُ بين عمل الدنيا والآخرة، ولا بين المادة والروح، بل نظرت إلى الحياة على أنها وحدة متكاملة في أداء الحقوق، فالعبد ينبغي أن يقوم بحق الله على الوجه الصحيح الذي أمر به، وينبغي أن يقوم بحق نفسه ومَن ولاه الله رعايته، ويقوم بحق الآخرين مِن إخوانه المسلمين، كما أنها لا تفصل بين أمور الاعتقاد وشؤون الحياة، ولا تفصل بين أداء العبادات، والتحلي بالأخلاق، فلا يكمل إيمان العبد حتى تظهر آثار عقيدتهِ وعبادتهِ على سائر أعماله في حياته.

الخاتمة

بعد التأمل والنظر ودراسة النصوص الشرعية الوارد ذكرها في تضاعيف البحث أذكر ما توصلت إليه من نتائج وهي:

1– دل القرآن كله على ذم اتباع الأهواء؛ لأن في الأهواء إعراضاً عن الله، كما دل القرآن كله على اتباع ما أنزل الله – تعالى– على رسوله @، ونبذ متابعة ما عليه أهل الشرك من التكذيب بوحي الله وتنزيله.

2– بيان علو شريعةِ نبينا محمدٍ @، وأنها في رتبة أعلى مما سبقها من الشرائع لما اختصت به من التمكن والثبات والبقاء والشمول.

3– أن آيات النهي الصريح عن اتباع أهواء المشركين وُجِّه الخطاب فيها إلى النبي @، ليشرع لأمته؛ ليكونوا على حذر من تلك الأهواء الضالة.

4– أن أهل الحق هم حزب الله – تعالى – ورسوله @ وأنصار سنته الذين يقفون عند نصوص الكتاب والسنة، ويعملون بها، ولا يحرفونها عن مواضعها، وأن أهل الكلام والباطل، وأهل الأهواء والبدع هم أبخس الناس حظاً، وأقلهم نصيباً في العمل بنصوص الوحيين.

5– أن أصل ضلال مَن ضل هو بتقديم قياسه العقلي على نصوص الشرع، واختياره الهوى على اتباع أمرِ الله، كما أن اتباعَ الأهواءِ سببٌ لفسادِ الأخلاقِ والأعمال.

6– في اتباع الأهواء مضادة للحق ومصادمة له، فأهل الأهواء جعلوا أهواءهم وأقوالهم مساوية لنصوص الشرع، وبعضهم يقدم رأيه وقوله وعقله عليها، وهذا هو عين الضلال المهلك.

7– كل مَن خرجَ عن دلالة القرآنِ والسنةِ فهو مِن أهل الأهواء، ومَن لم يتبع العلمَ الصحيحَ فقد اتبع هواه، والعلمُ بالدين لا يكون إلا بهدي الله الذي بعث الله به رسوله @.

فهرس المصادر والمراجع

1. الاتقان في علوم القرآن، لأبي الفضل: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: 911هـ)، تحقيق وتعليق: فواز أحمد زمرلي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة: 1421هـ.
2. أحكام القرآن، لأبي بكر: محمد بن عبد الله بن العربي (ت: 543هـ).تحقيق: علي محمد البجاوي. نشر: دار الفكر، بيروت.
3. أدب الدنيا والدين، لأبي الحسن: علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت: 450هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، نشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى 1413هـ.
4. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، للقاضي أبي السعود: محمد بن محمد العمادي (ت: 951هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
5. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني: محمد بن علي ابن محمد (ت: 1250هـ). تحقيق: د/ شعبان بن محمد إسماعيل، نشر: مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأول، سنة 1413هـ.
6. الأسماء والصفات، لأبي بكر: أحمد بن الحسين البيهقي (ت: 458هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيد، نشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: سنة 1405هـ.
7. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: 1393هـ)، طبع على نفقة الأمير/ أحمد بن عبدالعزيز سنة 1403هـ.
8. الاعتصام، لأبي إسحاق: إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي (ت: 790هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، نشر: دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الخبر، الطبعة الأولى: سنة 1412هـ.
9. إعراب القرآن، لأبي جعفر: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: 338هـ)، تحقيق د: زهير غازي زاهد، نشر: عالم الكتب الطبعة الثانية سنة 1405هـ.
10. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله: محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، نشر:

دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى: سنة **1423**هـ.

11. إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، لشمس الدين: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت: **751**هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار المعرفة، بيروت.
12. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لأبي العباس: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: **728**هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار المعرفة، بيروت.
13. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي الخير: عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت: **685**هـ)، نشر: دار الفكر سنة **1402**هـ.
14. الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، لأبي محمد: مكي بن أبي طالب القيسي (ت: **437**هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات. نشر: دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى، سنة **1406**هـ.
15. البحر المحيط، لأبي حيان: محمد بن يوسف الأندلسي (ت: **745**هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: **1413**هـ.
16. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين: محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت: **817**هـ)، نشر: المكتبة العلمية، بيروت.
17. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضي الحسيني الزبيدي، تحقيق: نخبة من المختصين في اللغة، نشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، سنة **1421**هـ.
18. التحرير والتنوير، تأليف: محمد الطاهر بن عاشور (ت: **1393**هـ)، نشر: الدار التونسية، سنة **1984**م.
19. التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن: طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت: **399**هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، الطبعة الأولى: سنة **1412**هـ.
20. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لزكي الدين: عبد العظيم بن عبدالقوي المنذري (ت: **656**هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، وسمير أحمد العطار، ويوسف علي بديوي، نشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى: سنة

1414هـ.

21. التعريفات، للجرجاني: السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الحسيني (ت: 816هـ). وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: سنة 1424هـ.

22. تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت: 327هـ). تحقيق: أسعد محمد الطيب. نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، بمكة المكرمة.

23. تفسير القرآن الكريم، لابن كثير: إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت: 774هـ)، نشر، دار المعرفة، بيروت، طبعه: دار ابن حزم، الطبعة الأولى سنة 1419هـ.

24. تفسير القرآن، لأبي المظفر: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت: 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، نشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى: سنة 1418هـ.

25. التفسير الكبير، المسمى: مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله: محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، نشر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

26. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، تأليف: لجنة من العلماء. بإشراف: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر. طبع: الهيئة العليا لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، سنة 1975م.

27. تفسير غريب القرآن العظيم، لأبي عبد الله: محمد بن أبي بكر الرازي (ت: 666هـ)، تحقيق: حسين ألماني، نشر: مديرية النشر والطباعة والتجارة، أنقرة، الطبعة الأولى.

28. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ أبي عمر: يوسف بن عبد الله بن عبدالبر الأندلسي (ت: 463هـ)، تحقيق: أسامة بن إبراهيم، نشر: دار الفاروق الحديثة. القاهرة، الطبعة الأولى: سنة 1420هـ.

29. تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة، د. عفاف بنت حسن مختار، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: سنة 1421هـ.

30. تهذيب الأخلاق: لأبي عثمان: عمرو بن بحر الحافظ، علق عليه: أبو حذيفة إبراهيم بن محمد، نشر: دار الصحابة للتراث. طنطا، الطبعة الأولى: سنة: 1410هـ.

31. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: 370هـ). تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون وآخرين. نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
32. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: 137هـ). ضبطه: محمد زهري النجار.نشر: مكتبة الهدى، بالخبر، ومكتبة الخلفاء، بالرياض، الطبعة الأولى سنة 1408هـ.
33. جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر: محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر. الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة 1388هـ، وطبعة الحلبي، الطبعة الثانية، 1373هـ.
34. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لأبي الفرج: الحافظ عبد الرحمن بن شهاب الدين ابن رجب (ت: 795هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية: سنة 1412هـ.
35. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: 671هـ)، نشر: دار إحياء التراث، بيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
36. جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين: علي بن محمد السخاوي (ت: 64هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، نشر: مكتبة التراث. مكة المكرمة، الطبعة1 سنة 1408هـ.
37. حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، للقاضي شهاب الدين: أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت: 1069هـ)، ضبطه واعتنى به: عبد الرزاق المهدي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة 1417هـ.
38. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، لأحمد بن محمد الصاوي المصري (ت: 1241هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: سنة 1415هـ.
39. حاشية زاده على تفسير البيضاوي، لمحيي الدين: محمد بن مصلح الدين مصطفى القَوجوي الحنفي (ت: 951هـ)، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: سنة 1419هـ.

40. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430هـ)، نشر: دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الخامسة سنة 1407هـ.
41. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس: أحمد بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، نشر: دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى: سنة 1406هـ.
42. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ). نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1411هـ.
43. درء تعارض العقل والنقل، لأبي العباس: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: سنة 1401هـ.
44. ديوان قيس بن الخَطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، نشر: دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة: سنة 1411هـ.
45. الذريعة إلى مكارم الشريعة، لأبي القاسم: الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1400هـ.
46. ذم الهوى، لأبي الفرج: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: 597هـ)، تصحيح: أحمد عبدالسلام عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: سنة 1407هـ.
47. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل: شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (ت: 1270هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة: سنة 1405هـ.
48. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
49. السنة، لابن أبي عاصم، أبو بكر عمر بن أبي عاصم الشيباني (ت: 287هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، سنة 1405هـ.
50. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم: هبة الله بن الحسين الطبري

اللألكائي (ت: 418هـ)، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، نشر: دار طيبة، الرياض.

51. شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن سعود الفراء البغوي (ت: 516هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: سنة 1390هـ.

52. شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، لابن النجار: محمد بن أحمد ابن عبد العزيز الفتوحي (ت: 972هـ)، تحقيق: د/ محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، سنة 1402هـ.

53. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لشمس الدين: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة سنة 1413هـ.

54. الصحاح، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 398هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى: سنة 1376هـ.

55. صحيح البخاري، لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ) مع فتح الباري رقم أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه: محب الدين الخطيب، نشر: دار المعرفة بيروت.

56. صحيح الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني. نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية: سنة 1406هـ.

57. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت: 261هـ). نشر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية سنة: 1398هـ، اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي.

58. صفوة الراسخ في علم المنسوخ والناسخ، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد الموصلي (ت: 656هـ). تحقيق: د. محمد بن صالح البراك. نشر: دار ابن الجوزي. الهفوف، الطبعة الأولى، سنة 1420هـ.

59. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لشمس الدين: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، نشر: دار العاصمة، المملكة العربية السعودية – الرياض–، الطبعة الثانية سنة 1412هـ.

60. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت: 756هـ). تحقيق: د. محمد التونجي. نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى: سنة 1414هـ.

61. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل: أحمد بن علي بن محمد، المعروف بابن حجر (ت: 852هـ)، قام بإخراجه وتصحيحه: محب الدين الخطيب، رتبه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار المعرفة بيروت.

62. الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لأبي العباس: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الكريم اليمي، نشر: دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى: سنة 1420هـ.

63. الفريد في إعراب القرآن المجيد، لأبي يوسف: حسين بن أبي العز رشيد الدين الهمذاني (ت: 643هـ)، تحقيق: د. محمد حسين النمر، نشر: دار الثقافة الدوحة، الطبعة الأولى: سنة 1411هـ.

64. القائد إلى تصحيح العقائد، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت: 1386هـ)، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية: سنة 1404هـ.

65. قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني: أبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار (ت: 489هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: سنة 1418هـ.

66. الكشاف عن حقائق التنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم: جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت: 538هـ)، اعتنى به: محمد الصادق قمحاوي، نشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة 1392هـ.

67. الكلام على مسألة السماع، لشمس الدين: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، تحقيق: راشد بن عبد العزيز الحمد، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى: سنة 1409هـ.

68. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء: أيوب بن موسى

الكفوي (ت: 1094هـ)، اعتنى به: د. عدنان درويش، محمد المصري، نشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية: سنة 1412هـ.

69. لسان العرب، لابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم (ت: 711هـ). تحقيق: نخبة من العاملين بدار المعارف. نشر: دار المعارف، القاهرة.

70. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: 807هـ)، نشر: دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: سنة 1402هـ.

71. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728هـ)، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم.

72. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد: عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت: 542هـ). طبع على نفقة الشيخ/ خليفة بن حمد آل ثاني.

73. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لأبي عبد الله: شمس الدين محمد ابن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ). تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، سنة 1393هـ.

74. مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: 241هـ)، نشر، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة: 1405هـ.

75. مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، لأبي الحسن: إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: 885هـ)، تحقيق: د. عبد السميع محمد حسنين، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى: سنة 1408هـ.

76. معالم التنزيل في التفسير، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت: 516هـ). نشر، دار المعرفة بيروت.

77. معاني القرآن، لأبي زكريا: يحيى بن زياد الفراء (ت: 207هـ)، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية: سنة 1980هـ.

78. معجم البلاغة العربية (ت: 728هـ)، تأليف: د. بدوي طبانة، نشر: دار المنارة جدة، الطبعة الثالثة، سنة 1408هـ.

79. معجم ألفاظ القرآن الكريم، أصدره: مجمع اللغة العربية بمصر.

80. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ترتيب وتنظيم، لفيف من المستشرقين، نشر، مطبعة بريل في مدينة ليدن، سنة 1943م.
81. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي (ت: 1388هـ)، نشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية: 1411هـ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
82. المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني. تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني. نشر: دار المعرفة، بيروت.
83. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس: أحمد بن عمر ابن إبراهيم القرطبي (ت: 656هـ). تحقيق: جماعة من المحققين. نشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب. بيروت، الطبعة الأولى سنة 1417هـ.
84. مقاييس اللغة، لأبي الحسين: أحمد بن فارس بن زكريا (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. نشر: دار الجبل، طبعة عام 1420هـ.
85. المكي والمدني في القرآن الكريم، تأليف: عبد الرزاق حسين أحمد، نشر: دار ابن عفان، بمصر القاهرة، الطبعة الأولى: سنة 1420هـ.
86. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس: أحمد ابن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية: سنة 1411هـ.
87. الموافقات، لأبي إسحاق: إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، نشر: دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الخبر، الطبعة الأولى: سنة 1417هـ.
88. موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ρ: إعداد: مجموعة من المختصين. نشر: دار الوسيلة. جدة، الطبعة الثانية: سنة 1419هـ.
89. الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر: أحمد بن محمد النحاس (ت: 338هـ).تحقيق: د. سليمان اللاحم. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى: سنة 1412هـ.
90. النشر في القراءات العشر، لأبي الخير: محمد بن محمد الشهير بابن الجزري (ت:

833هـ)، أشرف على طبعه: علي محمد الضباع، نشر: الكتب العلمية، بيروت.

91. النكت والعيون، تفسير الماوردي: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت: **450**هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: سنة: **1412**هـ.

92. نواسخ القرآن، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت: **597**هـ)، تحقيق: محمد أشرف علي الملباري، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى: سنة **1404**هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة 89
التمهيد: التعريف بمفردات العنوان 93
المبحث الأول: تعريف النهي لغةً واصطلاحاً 93
المبحث الثاني: تعريف الاتباع لغةً واصطلاحاً. 96
المبحث الثالث: تعريف الهوى لغةً واصطلاحاً 100
الفصل الأول: حقائق هامة عن الهوى وأنواعه في القرآن الكريم 105
المبحث الأول: غلبة الهوى على النفس 105
المبحث الثاني: مضادة الهوى للحق 108
المبحث الثالث: الهوى سببٌ لظهور البدع 112
المبحث الرابع: الحب والبغض والهوى 117
المبحث الخامس: أنواع الهوى 121
الفصل الثاني: مواضع النهي الصريح عن الهوى في القرآن الكريم 127
المبحث الأول: الحكمة من النهي عن اتباع الأهواء 127
المبحث الثاني: مواضع النهي عن اتباع الهوى 136
الفصل الثالث: مواضع النهي عن اتباع أهل الأهواء في القرآن الكريم ... 141
المبحث الأول: النهي الوارد في سورة المائدة 141
المبحث الثاني: النهي الوارد في سورة الأنعام 151
المبحث الثالث: النهي الوارد في سورة الشورى 157
المبحث الرابع: النهي الوارد في سورة الجاثية 160
الفصل الرابع: الشريعة وبيان خصائصها 164
المبحث الأول: تعريف الشريعة لغةً واصطلاحاً 164

المبحث الثاني: خصائص شريعة الإسلام 167
الخاتمة..... 172
فهرس المصادر والمراجع 173
فهرس الموضوعات 183

λ!!;